

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة ٣٨٧٥

الجمعة، ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد أوادا	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد أموريم
	البرتغال	السيد مونتيرو
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيد دالغرن
	الصين	السيد شن غوفانغ
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد صلاح
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد بيروكال سوتو
	كينيا	السيد ماهوغو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ريتشاردسون

جدول الأعمال

الحالة في أفريقيا

تقرير الأمين العام (S/1998/318)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفريقيا

تقرير الأمين العام (S/1998/318)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إثيوبيا والأرجنتين وألمانيا والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وأوغندا وأوكرانيا وإيطاليا وباكستان وبلجيكا وبنغلاديش وتونس والجزائر وجزر القمر والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا وجيبوتي وزمبابوي وغيانا والفلبين وقبرص والكاميرون وكندا وكوبا وكولومبيا والكويت ولبنان وماليزيا ومصر والمغرب وملاوي وموريتانيا والنرويج ونيجيريا والهند وهولندا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد محمد (إثيوبيا) والسيد بتريللا (الأرجنتين) والسيد هنزي (ألمانيا) والسيد سمحان النعيمي (الإمارات العربية المتحدة) والسيد ويبيسونو (إندونيسيا) والسيد سيماكولاكيوانوكا (أوغندا) والسيد يلتشينكو (أوكرانيا) والسيد ترزي دي سانت أغاتا (إيطاليا) والسيد كمال (باكستان) والسيد رين (بلجيكا) والسيد تشاودوري (بنغلاديش) والسيد حاساني (تونس) والسيد بعلي (الجزائر) والسيد جابر (جزر القمر) والسيد إبراهيم (الجماهيرية العربية الليبية) والسيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة) والسيد بارك (جمهورية كوريا) والسيد جيلي (جنوب أفريقيا) والسيد علهاي (جيبوتي) والسيد مابورانغا (زمبابوي) والسيدة كورنيث (غيانا) والسيد مابيلنغان (الفلبين) والسيد زاكيوس (قبرص) والسيد بيلينغا إبوتو (الكاميرون) والسيد فاولر (كندا) والسيد رودريغيز باريللا (كوبا) والسيد أوكازيونيس (كولومبيا) والسيد أبو الحسن (الكويت) والسيد مبارك (لبنان) والسيد حزمي (ماليزيا) والسيد العربي (مصر) والسيد زاهد (المغرب) والسيد روباديري (ملاوي) والسيد ولد رداش (موريتانيا) والسيد كولبي (النرويج) والسيد غمباري (نيجيريا) والسيد بال (الهند) والسيد راماكير (هولندا) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٨ من السيد كوفي أسوماني، مدير مكتب الاتصال التابع لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في مقر الأمم المتحدة، ونصها كما يلي:

> "أرجو أن يُسمح لمفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، السيدة ساداكو أوغاتا، بمخاطبة مجلس الأمن وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، وذلك خلال نظر المجلس في البند المعنون 'الحالة في أفريقيا'".

وما لم أسمع اعتراضا سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على دعوة السيدة ساداكو أوغاتا وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق أيضا على دعوة السيدة سيلفي جونو، رئيسة وفد لجنة الصليب الأحمر الدولية لدى الأمم المتحدة، وذلك وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وتلقيت رسالة مؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨ من القائم بأعمال بعثة المراقبة الدائمة للكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة، يطلب فيها السماح لوزير الكرسي الرسولي للعلاقات مع الدول للادلاء ببيان الكرسي الرسولي خلال مناقشة المجلس للبند المدرج في جدول أعماله. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة وفي عدم وجود اعتراض، سأدعو في الوقت

المناسب وزير الكرسي الرسولي للعلاقات مع الدول إلى مخاطبة المجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل كبير الأساقفة جان - لويس توران (الكرسي الرسولي) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يواصل مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1998/318، التي تتضمن تقرير الأمين العام المقدم عملا بالبيان الرئاسي لمجلس الأمن S/PRST/1997/46 المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

المتكلم الأول ممثل غابون.

السيد دانغي ريواكا (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): شكرا على المبادرة الممتازة للولايات المتحدة الأمريكية، التي ترأست مجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. نجتمع هنا اليوم لمناقشة المسألة الحاسمة للصراعات في أفريقيا. ويحدونا الأمل في أن يجري عملنا هنا بروح بناءة، وفي أن يفضي بنوايا طيبة إلى إحراز نتائج ملموسة، أي بعبارة أخرى أن تتبعه أفعال.

إن تقرير الأمين العام، برأيي، عرض جيد للمشاكل المتعلقة بالصراعات الأفريقية، وهو يقترح عددا معينا من الحلول التي تستحق غاية اهتمامنا. ونحن نتفق مع التحليل الوارد في هذا التقرير فيما يتعلق بمصادر الصراعات في أفريقيا، وهي مصادر داخلية وخارجية على حد سواء. وما من شيء يمكننا من تصور العمل المناسب للتصدي للصراعات أو منعها سوى الرؤيا الدقيقة لمصادر الصراعات.

ونظرا لهذا النهج المزدوج، ومع الأخذ في عين الاعتبار أن معظم الصراعات تندلع في أفريقيا نتيجة ضعف اقتصادي، نود أن نؤكد على التدابير التي يتعين أن تتخذها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة دعما للجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية. واقتراح الأمين العام بالنظر في السبل والوسائل الآيلة إلى تطوير برنامج مناسب للتكيف الهيكلي هو خطوة في ذلك الاتجاه. وفي هذا السياق، فمن شأن هذه البلدان إذا ما تحررت على سبيل المثال من عبء ديونها، أن يكون لها احتمالات أكبر لتحقيق التكامل الاقتصادي، على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي معا، حسبما تتصوره معاهدة أبوجا المبرمة في حزيران/يونيه من عام ١٩٩٠.

وتجري البلدان الأفريقية منذ عقد تقريبا وحتى الآن إصلاحات سياسية جريئة، تشهد على التزامها ببناء مجتمعات أكثر انفتاحا ترتكز فيها القوة السياسية على مبادئ ديمقراطية. وحيث أن الصراعات المسلحة ليست، حصرا، واقعا أفريقيا، فالحقيقة مع ذلك أن الصراعات الجارية الآن في القارة الأفريقية تستدعي اتخاذ تدابير وقائية عاجلة. ورأي الأمين العام ومفاده أن منع الصراعات في أفريقيا معناه الدفاع عن الإنسانية نفسها يستحق التقدير. وهذا الاهتمام ألهم الدول الأفريقية دائما بالتفكير وببذل الجهود الأمر الذي أفضى إلى إنشاء آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها.

إن الجهاز المركزي في آلية منظمة الوحدة الأفريقية يؤدي بالفعل عملا متميزا. وأمام أعضائه بصفة مستمرة الأزمات التي تؤثر على القارة، وهم يقترحون لها الحلول ويتخذون الإجراءات الفورية التي تيسر التسوية السياسية للصراعات التي تنشأ. ومما يستحق التنويه ذلك الدور الذي تؤديه الآلية في درء المنازعات المسلحة عن طريق نظام الإنذار المبكر الذي اعتمدته الدول الأعضاء.

ويلزم أن تعزز هذه الآليات التي ثبتت فائدتها بالفعل، وأن تزود بكل ما يلزمها من دعم.

وهذه التدابير مهمة وينبغي لنا جميعا أن ندعمها، فعلى الرغم من أن معظم المنازعات التي تنشب حاليا إنما تنشب داخل الحدود الوطنية فإن مضاعفاتها يمكن أن تُفضي إلى نزاعات بين الدول وأن تزعزع الاستقرار في المناطق دون الإقليمية بأسرها.

ولم يدخر الزعماء الأفريقيون والدول الأفريقية أي جهد، قدر المستطاع، في سبيل حل الأزمات قبل أن تتدهور لتتحول إلى منازعات مسلحة عنيفة. وفي هذا السياق ذاته ثابر رئيس جمهورية غابون، فخامة الحاج

عمر بونغو على بذل مساعيه الحميدة لتسوية الأزمات التي تؤثر على البلدان الأفريقية. وفي الآونة الأخيرة وافق الرئيس بونغو، بمساعدة قيّمة من رؤساء دول أفريقية آخرين، على التوسط في النزاعات التي تؤثر على بلدين شقيقين هما جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو برازافيل.

غير أن الأمين العام يُلاحظ بحق أن أفريقيا، بسبب تنوع مصادر النزاع بها، لا تستطيع وحدها تحمل المسؤولية عن ظهور تلك المنازعات، ولا يمكن أن يطلب منها حلها بمفردها.

أما التعاون الذي لا غنى عنه في درء الصراعات وصون السلام والذي يجب أن يسود دائما بين مجلس الأمن والمنظمات دون الإقليمية، فهو يعني عدم إمكانية التخلي عن المسؤولية بالانسحاب من العمل في أفريقيا. وهذا هو السبب في استمرارنا في إعادة التأكيد على تفضيلنا لإقامة شراكة حقيقية من أجل السلام في أفريقيا، بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية من جانب والدول الأفريقية والمجتمع الدولي من جانب آخر.

وأيا كانت الحلول المطروحة فإننا لا نستطيع إلا أن نؤكد على الدور الذي يجب على مجلس الأمن أن يؤديه مطلقا بكامل قدراته، باعتباره القوة الدافعة التي لا غنى عنها في تنسيق المبادرات والتوفيق بينها من أجل صون السلم والأمن الدوليين. ومجلس الأمن هو الوحيد الذي يستطيع أن يرتفع فوق المنافسات والحساسيات التي كثيرا ما تثبط همم سائر الأطراف التي تُسهم في التعبئة اللازمة للمجتمع الدولي للمساعدة في حل وإزالة التوترات في أفريقيا وفيما يتجاوز أفريقيا إلى العالم بأسره.

السيد مونتيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الواقعية والعملية والموضوعية هي المفاهيم التي تُشكل التقرير الهام للغاية المقدم من الأمين العام بشأن النزاع والسلام في أفريقيا. وأصبح من المتعين الآن على المجتمع الدولي والدول الأعضاء في الأمم المتحدة وأفريقيا ذاتها الاستجابة للسير في هذا المسار نفسه.

وتعتزم البرتغال مواجهة التحدي الذي أشار إليه الأمين العام في تقريره، وهذه هي الحاجة الأساسية المطلقة إلى الإرادة السياسية. فالإرادة السياسية مطلوبة من الدول الأفريقية ذاتها وإن كانت مطلوبة بالقدر نفسه من المجتمع الدولي ككل. فالحاجة ماسة إلى إيجاد الحلول السياسية، لا العسكرية، للمشاكل التي تواجه أفريقيا اليوم. والإرادة السياسية مطلوبة للالتزام بمبادئ الحكم الرشيد، والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. والإرادة السياسية مطلوبة من المجتمع الدولي للمساعدة على أن تكون التنمية الاقتصادية في أفريقيا متحررة من قيودها. وتمس الحاجة إلى الإرادة السياسية والشجاعة لتجنب الحالات التي يأتي بها المستقبل والتي ينظر فيها للأسف إلى الأمم المتحدة وكأنما قد أدارت ظهرها للشعوب الأفريقية.

وأود، بروح عملية، أن أبدي بضع ملاحظات أولية على بعض جوانب التقرير. فوفدي يوافق على أن آليات الإنذار المبكر لتوقي المنازعات تتطلب أيضا اتخاذ إجراء مبكر حتى تؤتي ثمارها. فينبغي النظر في اتخاذ تدابير تكفل أن ترد الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بوجه خاص، ردا في أوانه على الأزمات الوشيكة.

والأمين العام مُحق في بيانه إذ ذكر أنه عندما ينشغل المجتمع الدولي بالجهود التي يبذلها لصنع السلام ينبغي التشجيع على عدم تعدد جهود الوساطة. فليس المهم عدد المشتركين في هذه الجهود، ولكن المهم هو ما إذا كانت جهودهم منسقة بشكل محكم نحو تحقيق أهداف واحدة. وللأمم المتحدة دور مركزي تؤديه في كفالة ذلك، مثلما أدته بنجاح في موزامبيق، وقد أصبح الآن مثالا يُحتذى في حل المنازعات.

ومن الممكن أن تكون الجزاءات أداة ناجعة في حل المنازعات، ونحن نتفق على وجوب تحسين توجيهها حتى يكون المسؤولون عن الجزاءات هم المتضررين بصورة مباشرة، وينجو منها عموم السكان بقدر الإمكان. ومن دواعي سروري أن ألاحظ هنا أن البرتغال قادرة على الاستجابة لمناشدة الأمين العام المتعلقة بسن تشريعات تجعل انتهاك الحظر الذي يفرضه مجلس الأمن على الأسلحة جريمة تُعاقب عليها القوانين الوطنية. ونحن لدينا بالفعل تشريعات من هذا القبيل.

إن انتشار الأسلحة يُعتبر كارثة على القارة الأفريقية. ولا بد من القيام بعمل كثير لوقف التدفق غير المشروع للأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة، عبر الحدود من نزاع إلى نزاع. وأود في هذا السياق أن أشدد على أهمية الحيلولة دون أن تُصبح الأسلحة التي يتم

جمعها في نهاية نزاع ما سببا في إشعال حرب أخرى في جانب آخر من القارة. وينبغي أن يكون للأمم المتحدة دور واضح تدعمه الدول الأعضاء، في ضمان تدمير الأسلحة التي يتم جمعها.

ونحن نؤيد مطالبة الأمين العام للبلدان الأفريقية بأن تُخفض ميزانيات دفاعها. غير أننا نُسلم بأن هذا ليس دائما بالأمر اليسير أو الممكن في بعض الحالات التي يتهدد فيها الاستقرار الداخلي. وبوسع المجتمع الدولي أيضا أن يُساعد بتقديم الدعم الكافي، بما في ذلك الحوافز المالية إلى الحكومات التي تدخل في اتفاقات لتخفيض ميزانياتها العسكرية. وتوافق البرتغال على أن يُعالج مجلس الأمن هذا الموضوع المتعلق بانتشار الأسلحة، برمته.

وتؤيد البرتغال بشدة تعزيز قدرة أفريقيا على الاستجابة في حالات النزاع، بما في ذلك بذل الجهود لحفظ السلام. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي مساعدته في تنمية هذه القدرات. وقد شدد وزير خارجية البرتغال، السيد جايم غاما، على الأهمية التي تُعلقها على ذلك، في اجتماع مجلس الأمن في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ المعقود بمبادرة من الولايات المتحدة، وهو الذي أسفر عن صدور التقرير المعروض على المجلس اليوم. وقد أشار بوجه خاص إلى الدور المحوري الذي ينبغي أن تؤديه منظمة الوحدة الأفريقية في هذا الصدد.

ولكنه أكد أيضا أن المسؤولية النهائية عن صيانة السلم والأمن الدوليين إنما تقع على عاتق الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، وأنها لا تستطيع التخلي عن ذلك العبء. فحين تحتاج أفريقيا إلى الأمم المتحدة لا ينبغي لها أن تدير لها ظهرها. إن الأمر ليس مجرد مسؤولية يقررها الميثاق، ولكنه في النهاية عين المنطق. ولا يجب أن يسمح أبدا للشلل الذي تحدث عنه الأمين العام بالعودة إلى المنظمة ودولها الأعضاء.

ومن الجدير بالذكر من الناحية العملية ما يوليه التقرير من تأكيد على الانتشار الوقائي. ذلك أن العمل حين يتم في حينه قد يوقف الصراع وينقذ الأرواح والموارد، ونحن نؤيد هذا النوع من الاستجابة كل التأييد. وفيما يتعلق بتنفيذ التسويات الشاملة فإن البرتغال توافق على أن القيام بعملية متعددة التخصصات لحفظ السلام توفر أفضل الفرص لإقامة السلم وبناء أساس للتنمية الدائمة التي تقوم على احترام حقوق الإنسان وتأهيل المؤسسات المدنية.

وستواصل البرتغال، بكل إمكاناتها، المساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، كما فعلت في موزامبيق بالنسبة لعملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وفي أنغولا بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا، وفي الصحراء الغربية بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

أما عن المساعدة الإنسانية فنحن نؤيد بشكل عام توصيات الأمين العام ونعلن استعدادنا للإسهام في تطويرها. ونحن نوافق على أنه ينبغي تمويل جميع بعثات حقوق الإنسان الخاصة من الاشتراكات المقررة، ونؤيده كل التأييد في فكرة اعتبار الأطفال "مناطق سلام".

ونرحب أيضا بالتوصيات المتعلقة بمخيمات اللاجئين، خاصة ضمان سلامة المخيمات والفصل بين المحاربين واللاجئين. ونحن مهتمون بالاقتراح الذي يقضي باعتبار المحاربين مسؤولين ماليا عن ضحاياهم بمقتضى القانون الدولي حين يكون المدنيون هدفا مقصودا للعدوان، سواء في أفريقيا أو في غيرها. ولكن مسألة تنفيذ الاقتراح لا تزال غير واضحة.

ويشجعنا ما يوليه الأمين العام من أهمية لبناء السلام بعد الصراع، وخاصة وجهة نظره بأنه ينبغي منذ البداية تحديد عناصر بناء السلام بشكل متكامل وإدماجها في ولايات عمليات حفظ السلام. ونحن نشترك معه في وجهة النظر هذه، خاصة وأن البرتغال حاولت في العام الماضي وضع هذه المسألة على وجه التحديد تحت نظر مجلس الأمن أثناء المشاورات غير الرسمية بهدف النظر فيها رسميا. وهذه العملية ضرورية لضمان انتقال سلس بعد انسحاب عمليات حفظ السلام ما دامت كثير من عناصر بناء السلام موجودة منذ البداية كجزء لا يتجزأ من تلك العمليات.

وتؤيد البرتغال نهج "الإطار الاستراتيجي" لبناء السلم، الذي يوفر استراتيجية متكاملة لمساعدة البلدان التي تمر بأزمات عن طريق تحديد المعايير مما يسمح

بتدخل الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الدولية بشكل متناسق.

وأود، في معرض التطرق لموضوع بناء السلام، أن أشير إلى حالة أنغولا التي توجد بها عملية لحفظ السلام توشك على الانتهاء. لقد كانت تلك العملية استثمارا مهما من المجتمع الدولي في قضية السلام، ولكن تبقى كثير من المهام بانتظار الإكمال، وينبغي القيام بها في سياق بناء السلام كما يعرفه التقرير الذي أمامنا. لذلك ستكون أنغولا بمثابة اختبار مهم لعزم المجتمع الدولي والتزامه بتلك المفاهيم. ونأمل في تأييد جميع الدول الأعضاء لهذا الجهد وألا تتخلى عن شعب أنغولا.

إننا نؤيد تأييدا مطلقا أن السلام يقتضي صلاح الحكم والتنمية المستدامة، وهما وجهان لعملة واحدة. فإذا كان من الصواب أن واجب المجتمع الدولي يقتضي مساعدة أفريقيا في تحقيق نمو اقتصادي حقيقي، فمن الصواب أيضا أن الحكم الصالح شرط أساسي لتحقيق وتعميق التنمية والسلم.

ولا يقوم صرح الحكم الصالح إلا على أساس الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وإن كان الأمين العام يذكرنا بأن التنمية هي في حد ذاتها حق من حقوق الإنسان وهي الهدف الرئيسي لجميع بلدان أفريقيا على المدى الطويل.

إن وفدنا على استعداد للعمل على أساس كثير من التوصيات التي ترد في تقرير الأمين العام ذي الأهمية البالغة. لا بد من الحفاظ على هذا الزخم. وفي اعتقادنا أن من واجب مجلس الأمن أن يستجيب بشكل إيجابي لنداء الأمين العام بأن ينعقد المجلس مرة كل سنتين على المستوى الوزاري لتقييم الحالة وعقد اجتماع قمة.

لقد ذكرنا من قبل أننا سنعمل جاهدين في تأييد جهود المجتمع الدولي من أجل أفريقيا، ولهذه الغاية اقترحنا عقد قمة أوروبية - أفريقية في عام ٢٠٠٠ لإقامة حوار سياسي، لأول مرة على أعلى المستويات بين القارتين. ولقد أيد الاتحاد الأوروبي هذا الاقتراح وبدأت المحادثات مع شركائنا الأفريقيين لتحويله إلى واقع.

إن المشاكل التي تواجهها أفريقيا عسيرة وتحتاج إلى كثير من الموارد الإنسانية والمادية، ولكني أشارك الأمين العام تفاؤله بإمكان حل تلك المشاكل إذا ما توفرت الإرادة السياسية. فلنعمل على توفرها.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يشعر الوفد الروسي بالامتنان للأمين العام لتقريره الموضوعي المفيد عن أسباب الصراع وطرق التغلب على الصراعات في أفريقيا، وننوه بأهمية تلك الوثيقة التي تتسم بالجدية والشمول والألمعية، والتي جاءت تلبية لطلب مجلس الأمن في دورته الوزارية في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

ويأتي هذا التقرير كإسهام مهم يقدمه الأمين العام للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إرساء السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. ويحتوي التقرير على تحليل واع وشامل لأسباب نشوب الصراعات العديدة وحالات الأزمات في أفريقيا واستمرارها، وهو ما يعمل على تقويض الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة بكاملها ويتسبب في معاناة هائلة وخسائر ضخمة في الأرواح ويعوق تحقيق آمال أفريقيا في السلم والتقدم.

ومن الملامح المهمة في التقرير بشكل خاص ما يقترحه من تدابير قصيرة الأجل وعلى المدى الطويل ترمي إلى منع الصراعات المسلحة والكوارث الإنسانية وتسويتها وتعزيز السلام والاستقرار في القارة الأفريقية. ونحن نشارك الأمين العام في وجهة نظره بأنه لا يمكن تحقيق هذه المهمة الخطيرة إلا عن طريق جهود واعية ومنسقة يقوم بها المجتمع الدولي بكامله وحشد الإرادة السياسية لجميع الدول المهتمة سواء في أفريقيا أو في خارجها. والاتحاد الروسي على استعداد للتفاعل البناء في هذا المجال. ونؤيد ما خلص إليه الأمين العام من ضرورة مضاعفة الجهود لمنع حالات النزاع وتسويتها على أساس ميثاق الأمم المتحدة الذي يعتبر حل المنازعات سلميا من أسمى أهدافه.

ونلاحظ أنه يجري تنفيذ الدور الرئيسي لمجلس الأمن ومسؤوليته الرئيسية من خلال القيام بالعديد من عمليات حفظ السلام في أفريقيا. وفي نفس الوقت يحتاج الأمر إلى تقوية قدرة مجلس الأمن في رصد الأنشطة المتفق عليها التي تقوم بها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والتحالفات في مجال حفظ السلام.

إننا نولي أعظم الأهمية للنتائج الواردة في التقرير بشأن أولوية دور الأفريقيين أنفسهم في منع الصراعات وإزالتها على القارة الأفريقية، والاستخدام الفعال للعمل الدبلوماسي السياسي الوقائي ودعم أعمال حفظ السلام الأفريقية وإيجاد تفاعل وثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية بشأن هذه المسائل.

ويولي التقرير مكانا بارزا لمسألة المواقف إزاء الجزاءات، ويؤكد على اتباع نهج حذر وانتقائي يراعي الحدود الإنسانية لاستخدام ذلك السلاح من قِبل المجتمع الدولي. ونحن نؤيد هذا الموقف ونعلن استعدادنا للعمل من أجل وضع خطوات محددة لتطوير هذا المفهوم. كما أن الحاجة تدعو إلى موقف أصلب إزاء مسألة الامتثال لقرارات الحظر على الأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن.

أما موضوع الاتجار بالأسلحة، بما في ذلك انتشار الأسلحة الصغيرة، فالأمر يتطلب التمييز الواضح بين الحق الشرعي لكل البلدان في ضمان أمنها وبين التدفق غير المشروع للأسلحة. ومن الواضح أن الأمين العام محق في ضرورة مقاومة هذا التدفق غير المشروع.

ومن الواضح أن التوصيات الواردة في هذا التقرير المركب والمتعدد الجوانب تتطلب المزيد من الدراسة المتأنية، والعديد منها يتجاوز إطار الاختصاص المباشر لمجلس الأمن. ويتضمن هذا بصورة خاصة تدابير محددة في المجال الاقتصادي، بما في ذلك مثلا، التوصيات المرتبطة بالخطوات المباشرة لتحويل التزامات الديون التي لم تتم تصفيتها إلى منح. ونعتبر أن المحافل ذات الصلة ستقدم دراسة وافية لهذه الفكرة.

ونرى أن من الجدير القيام في مجلس الأمن وفي هيئات الأمم المتحدة الأخرى التي وجه إليها هذا التقرير بمواصلة العمل المكثف وتحليل هذه الوثيقة بما يسمح بإعداد الاقتراحات الملموسة لتنفيذ توصيات التقرير بصورة عملية.

وهذا النهج، الذي يراعي توزيع العمل والمسؤولية بين مختلف مكونات منظومة الأمم المتحدة برمتها، سيشجع على تعزيز فعالية أنشطة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره في مجال منع وتسوية النزاعات في أفريقيا.

السيد دالغرن (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من بين أقوى الذكريات وأكثرها إثارة للرعب التي علقت بذاكرتي من أية رحلة قمت بها، تلك التي رأيتها في كنيسة صغيرة تبعد مسافة ساعة من كيغالي، عاصمة رواندا. وصلت هناك في أحد أماسي العام الماضي وأدخلت إلى غرفة صغيرة ليس فيها سوى طاولة واحدة. ووضعت على تلك الطاولة كومة كبيرة من جماجم آلاف الرجال والنساء والأطفال. ويستدل من رؤية تلك الجماجم الطريقة التي جرى بها قتل أولئك الناس - فهم لم يقتلوا بانفجار، أو بالرصاص، وإنما بالسكاكين والمدي، بأيدي جيرانهم أنفسهم. ولن أنسى ما حييت منظر الجثث التي أسفرت عنها المذبحة الجماعية التي ارتكبت قبل أربعة أعوام في رواندا. وكلما ازدادت معرفتنا بما حدث أثناء تلك الفترة القصيرة، عندما جرى قتل مليون شخص، ازداد تساؤلنا عما كنا نفعله نحن، خارج رواندا، لمنع المذبحة أو وقفها. وهذا يجب الحيلولة دون حدوثه مرة أخرى.

لقد أكد الأمين العام أن المسؤولية عن مستقبل أفريقيا تقع في المقام الأول، وبطبيعة الحال على عاتق الشعوب الأفريقية وزعمائها. ولكن يجب على المجتمع الدولي أن يحافظ على التزامه تجاه القارة الأفريقية ويعززه. وكما يبين مثال رواندا، لم يكن هذا الالتزام واضحا دائما. ومن أسف أن هناك أمثلة أكثر حداثة - مثل شرق زائير والكونغو (برازافيل). وأعتقد أننا جميعا نعلم في قرارة أنفسنا ما هو المطلوب. فليس هناك أي افتقار إلى المعرفة أو المعلومات. إذ جرى نظريا تجريب كل جانب من جوانب منع الصراعات وصون السلم وحسم الصراع تقريبا. ولكن ما لم نستجب استجابة كافية من خلال العمل عند مواجهة أزمة ملموسة، وما لم نظهر الإرادة السياسية ونفرج عن الموارد الضرورية المطلوبة، فإن هذه المعرفة لا تعني شيئا تقريبا.

واليوم يوجد في أفريقيا اتجاه نحو الديمقراطية والتعاون الإقليمي والتسوية السلمية للمنازعات والتنمية المستدامة. ويكتسب هذا الاتجاه زخما مع كسر أنماط الماضي. والتزامنا ينبغي أن يتمثل في دعم هذا السعي الأفريقي من أجل السلام والازدهار. إن ما يحدث في أفريقيا سيؤثر علينا جميعا بطريقة أو بأخرى.

إن الأمن الحقيقي يبدأ بالفرد. وهذا هو النهج الذي ينتهجه الأمين العام في تقريره. ولئن كان التقرير يعترف بالنطاق الكامل للتدابير المطلوبة للتصدي للأسباب

الجذرية للنزاعات وليس فقط مظاهرها، فإنه لا يتجاهل أبدا ما يشير إليه الأمين العام على أنه الأمن البشري. ونود أن نهنئ الأمين العام على تحليله المنهجي الصعب جدا. وينبغي للنظام الدولي برمته أن يتابع تنفيذ توصياته. وحكومة بلادي ملتزمة بالعمل النشط في جميع المحافل ذات الصلة لتنفيذها.

ربما كان إنشاء مجتمعات مستقرة من أهم المهام وأصعبها أيضا في منع الصراعات. فالفقر والقمع والسياسات الاقتصادية الضعيفة وانتهاكات حقوق الإنسان ينبغي مكافحتها كمسألة تتسم بالأولوية. وينبغي أن تكون الهدف المحدد في سياسة متجددة للشراكة مع أفريقيا. وإن هذا، مع التركيز على مسؤولية كل بلد عن التنمية الخاصة به، يشكلان ركيزتين لسياسة الحكومة السويدية تجاه أفريقيا. وإذ تحاول السويد الاضطلاع بقسطها، فإنها تزيد زيادة كبيرة ميزانيتها للتعاون الإنمائي مع القارة الأفريقية، بهدف المساعدة في التصدي للأسباب الجذرية للنزاعات.

ثمة مساهمة كبيرة في منع نشوب الصراعات قد تتمثل في وقف انتشار الأسلحة. ونرحب بالجهود الرامية إلى تطبيق وقف على إنتاج ونقل الأسلحة الصغيرة في غرب أفريقيا، كما بادر إلى ذلك رئيس مالي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعمه الكامل لهذه المبادرة والمبادرات الإقليمية المماثلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع الدول الأفريقية ينبغي أن تشجع على المشاركة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ونعتقد بأن وضع تدابير بناء الثقة ينبغي تحفيزه ودعمه. وهناك تجربة هامة يمكن الاستناد إليها هي التجربة التي اكتسبت داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وحقيقة أن البشر يفرون من الاضطرابات أو الصراعات المسلحة تشكل مأساة كبيرة بالنسبة للأفراد المعنيين. وهي في غالب الأحيان تشكل أيضا تهديدا خطيرا للاستقرار. ونحن نؤيد اقتراح الأمين العام بإنشاء آلية دولية لمساعدة الحكومات المضيفة في حفظ أمن وحياد مخيمات ومستوطنات اللاجئين.

إن إشارات التحذير المبكر بنشوب نزاعات ينبغي تحويلها بمجرد تلقيها إلى إجراءات عمل مبكرة. والجهود الدبلوماسية تقع في صلب هذه الإجراءات، إلا أن التطوير السريع للوسائل الأخرى قد يكون ضروريا في نهاية المطاف. وإن آلية منع نشوب النزاعات في منظمة الوحدة الأفريقية تستحق الدعم الكامل. وفي الوقت نفسه لا يمكن لمجلس الأمن أن يتخلى عن مسؤوليته الأساسية في صون السلم والأمن. وللقدرة على إنشاء وجود دولي بسرعة أهمية حاسمة لمنع نشوب الصراعات واحتوائها. وهناك تطورات جارية تبشر بالخير، وينبغي لنا جميعا أن ننظر في التوصل إلى سُبُل ووسائل لجعل نظام الترتيب الاحتياطي للأمم المتحدة أداة فعالة للانتشار على وجه السرعة.

وإن لدى مجلس الأمن، والأمم المتدة بأسرها، إمكانية الاستجابة على وجه السرعة لمطالب الوساطة والمساعي الحميدة، وبعثات المراقبة وغيرها من التدابير الوقائية، بما في ذلك بعثات حفظ السلم. وفي واقع الأمر، ربما كان لدينا الآن أفضل إمكانية لبناء أمن جماعي حقا. إلا أن هذا غالبا ما حالت دونه القيود المتعلقة بالميزانية. ونرى أن ما يبعث على الأسى عدم توافر الإرادة السياسية لتقديم الموارد الكافية للأمم المتحدة كي تتمكن من الاضطلاع بهذه المهام على أتم وجه، عندما تقوم حاجة ماسة إليها.

إن النزاعات لا تزال تندلع، وهناك نزاعات لم تحسم. ونرحب بالمشاركة الأفريقية المتزايدة في حسم النزاعات. ورد الفعل السياسي لأفريقيا إزاء الإطاحة بالحكومة الشرعية في سيراليون، كان مؤشرا مشجعا على أن عمليات الاستيلاء العسكرية وانتهاكات حقوق الإنسان لن يتم التغاضي عنها. وهذا الاتجاه ينبغي تشجيعه. والسويد على استعداد لدعم المزيد من القدرة الأفريقية لحفظ السلم.

وهناك ممارسة مروعة تتمثل في استهداف المدنيين في النزاعات المسلحة ما فتئت تنتشر في أنحاء العالم. وهذه مأساة معنوية وأخلاقية. وينبغي إعمال جهد إضافي لكي يرسى من جديد احترام المعايير الإنسانية العالمية في النزاعات المسلحة، وهذا يتطلب نشر القانون الإنساني الدولي والمبادئ ذات الصلة، ورصد تنفيذها، والتحقيق في الإساءات والإجراءات ضد الإفلات من العقاب. والفكرة التي أثيرت في تقرير الأمين العام بجعل المقاتلين يتحملون مسؤولية مالية تجاه ضحاياهم في هذه الحالات هي بالتأكيد فكرة جديدة بالاستكشاف.

وحماية الأطفال في النزاعات المسلحة تشكل مصدر قلق خاص. ولا يمكن مطلقا التغاضي عن رؤية فتيان

وفتيات في سن العاشرة، وفي حوزتهم بنادق يعجزون عن حملها لثقلها، وقد زج بهم إلى ساحة الحرب، أو أنهم يرهبون بها جيرانهم - ولا يمكن التغاضي عن معرفة أنهم، مع العديدين من أبناء جيلهم، يحرمون من التمتع بطفولة عادية. ويتعين وضع حد لاستخدام الأطفال كجنود.

في العديد من حالات النزاع في أفريقيا هناك مهمة أساسية تنتظرنا هي التركيز على الانتقال من حفظ السلم إلى بناء السلم. وكثيرا جدا ما انسحب المجتمع الدولي من دوره قبل التوصل إلى حلول دائمة أو توفير دعم دائم للاستقرار الطويل الأمد.

ونحن نؤيد توصية الأمين العام بأنه ينبغي إنشاء هياكل لبناء السلم في مرحلة ما بعد النزاع وضرورة إدراج توصيات للمرحلة التي تلي النزاع المباشر في ولايات بعثات حفظ السلم. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للمسائل المرتبطة بالمؤسسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وكذلك إجراءات المصالحة. وإن جهود المصالحة في أعقاب النزاعات أساسية ولا غنى عنها. وهذا يتطلب تحقيق العدالة وإقرار الحقائق ويتطلب أيضا من خصوم الماضي رؤيا التسامح والتعاون المستقبلي. وإذ نُدد بالإعدامات التي جرت في رواندا هذا الصباح، فإننا نعتقد أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ينبغي أن تضطلع بدور أساسي في المصالحة الوطنية هناك. وبغية تمكين المحكمة من إحقاق العدالة بسرعة، فإنه ينبغي تعزيزها بإضافة غرفة محاكمة ثالثة. ونرجو أن يتخذ مجلس الأمن قرارا عما قريب بهذا الشأن.

إن الأمين العام يود أن يكون تقريره إيذانا ببداية جديدة في العلاقة بين الأمم المتحدة وأفريقيا. وقد وضعنا أمام التحدي المتمثل في الشروع في تلك البداية الجديدة ودلنا على الطريق. وعلينا جميعنا، افريقيين وغير افريقيين على حد سواء، وعلى مجلس الأمن كما على منظومة الأمم المتحدة ككل، أن نغتم الآن فرصة هذا الزخم وأن نقبل ذلك التحدي.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تود فرنسا أن تشيد بالأمين العام للتقرير الذي أعده. وذلك أنه لافت للنظر بطريقتين. فهو يتضمن، من ناحية، تحليلات أمينة ودقيقة للوقائع وللتجربة السابقة، ويقدم مقترحات مفيدة تقوم على أساس سليم؛ وهو من ناحية أخرى لافت للنظر بسبب صدوره في الوقت المناسب. إذ يأتي فيما أفريقيا تنتقل إلى مرحلة البحث عن السلام والتنمية المستدامة، ليقوم شاهدا على اهتمام الأمم المتحدة بذلك ومشاركتها فيه.

لقد قال لنا الأمين العام قبل أسبوع إنه يريد أن يكون تقريره إيذانا ببداية جديدة في العلاقات بين الأمم المتحدة وأفريقيا. ونحن نشاطره هذه الرغبة.

لقد رسم الأمين العام صورة منوعة للحالة في أفريقيا. فقد كان ما سمي "بالتشاؤم الأفريقي" قادرا، ولا يزال، على استغلال الإحصاءات عن الصراعات وما يتبعها من المآسي، واللاجئين، وتطور داخل الفرد، والعلل الرئيسية المتأصلة، والتصحر، إلا أن علينا من الجانب الآخر أن نلاحظ جميع التغييرات الإيجابية والمشجعة: فقد تم، بفضل الإجراءات الوقائية، تسوية بعض الأزمات قبل أن تتفاقم؛ ووجدت حلول دائمة لبعض الصراعات؛ وبذلت بلدان أفريقية عديدة جهودا حقيقية لتحقيق الديمقراطية والحكم الجيد، وشهدت في السنوات الأخيرة نموا متواصلا.

وكما أشار الأمين العام، فإن الكثير يعتمد على الافريقيين أنفسهم. غير أن ذلك لا يعفي الأمم المتحدة والدول خارج القارة من مواصلة اتخاذ الإجراءات التي تنفع أفريقيا.

وصحيح أن بعض الأحداث في السنوات الأخيرة قد دفعتنا إلى التساؤل عما إذا كانت الأمم المتحدة تستسلم لإغراء ترك أفريقيا وشأنها. ذلك أنه في مجال منع المنازعات وتسويتها، أدت التجربة السيئة الطالع في الصومال إلى تردد واضح في المشاركة في الميدان. وفيما بعد تأكدت هذه التحفظات والمخاوف في رواندا، حيث لم تتبرع بالعمل سوى دول قليلة، وفي شرق زائير السابقة وفي الكونغو (برازافيل).

غير أن عمل الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها ينبغي أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية ذاتها لحل مشاكلها. وهذا ينطبق قبل كل شيء على الموارد المتاحة لمنع المنازعات. إذ من الضروري تقوية التعاون والتنسيق فيما بين المعنيين على جميع المستويات: الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات أو المبادرات الإقليمية. وانطلاقا من هذه الروح سوف تقدم فرنسا هذا العام مساعدة بقيمة مليون دولار لمنظمة

الوحدة الأفريقية لدعم آليتها لمنع الصراع وإدارته وتسويته.

ولكن الدور المتنامي للمنظمات والمبادرات الإقليمية يجب أن يكون مدعوما من الأمم المتحدة ومن مجلس الأمن حتى يمكن تلبية الشواغل والمصالح العادلة لجميع أعضاء المنظمة. وتظهر عدة أمثلة أخيرة أهمية وفعالية التنسيق الجيد بين الأمم المتحدة والهيئات على المستوى الإقليمي: ذلك أن الوساطة الأفريقية الفعالة في جمهورية أفريقيا الوسطى ووساطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سيراليون تظهران كيف تلجأ هذه الهيئات إلى الأمم المتحدة للحصول على الدعم.

ويبرز الأمين العام أهمية العقوبات كأداة لممارسة الضغط، ولكنه يلاحظ أيضا المشاكل الإنسانية التي تنجم عن تطبيقها. وهو يعتقد أن تلك العقوبات يجب أن تكون جيدة الأهداف. فكيف يمكننا أن لا نشاطره هذا الاهتمام؟

لقد أعرب الأمين العام عن القلق إزاء تدفق الأسلحة. إن مسألة عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة، وخاصة الأسلحة الصغيرة، مسألة بالغة الأهمية. وقد اتخذت عدة بلدان أفريقية خطوات تتسم بالشجاعة تستحق الدعم. وفي هذا السياق ينبغي أن نشيد بالمبادرة التي اتخذتها مالي.

لقد أدت الأمم المتحدة دورا إيجابيا في أفريقيا فيما يتعلق بحفظ السلام، ولا سيما في ناميبيا وموزامبيق وأنغولا. ويعتقد الأمين العام أن جميع مجالات الخيار يجب أن تظل مفتوحة، تبعا لمتطلبات كل حالة بعينها. وهذه تتراوح بين عمليات حفظ السلام المعقدة والمتعددة التخصصات وبعثات المراقبة البسيطة. غير أن القيود المالية، مهما كانت هامة، يجب ألا تتحول إلى عامل محدد في صنع القرار.

وبنفس هذه الروح يمكن لكل من الأمم المتحدة وقوة متعددة الجنسيات أن تؤدي عملا مكملا لعمل الأخرى. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، قامت البعثة الأفريقية المشتركة لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي، بعد أن أدت ولايتها بنجاح، بتسليم المهمة إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى التي منحت ولاية أوسع.

والعنصر الأساسي هو قدرة وإرادة الدول الأعضاء على الاستجابة لاحتياجات الساعة. وكما سبق للأمين العام وشدد مرارا وبقوة، فإن على الدول الأعضاء أن تبدي الإرادة السياسية على العمل وعلى تزويد الأمم المتحدة بالموارد المالية والمادية والبشرية التي تمكنها من التدخل.

وبهذه الروح فإنه من المهم تعزيز طاقات الدول الأفريقية على القيام بدورها في حفظ السلام في العالم، وبخاصة في أفريقيا. وكان هذا القصد من المبادرة التي اشتركت في تقديمها السنة الماضية فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، والتي تهدف إلى تنسيق التعاون الدولي في هذا الميدان تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

إن مجهود فرنسا الرامي إلى تعزيز القدرات الأفريقية على القيام بأعمال حفظ السلام سوف يبلغ هذا العام ما يقدر بـ ٤٠ مليون دولار. وهذا يشمل المساعدة المقدمة للبلدان الأفريقية من أجهزة تدريب في مجال حفظ السلام كما يشمل تقديم المساعدة لفتح مركز تدريب دولي بالتعاون مع كوت ديفوار؛ ونشر معدات في داكار يمكن أن تستخدمها كل دول المنطقة للتدريب ولعمليات حفظ السلام؛ وقيام فرنسا وعدد من دول غرب أفريقيا في شهر شباط/فبراير ١٩٩٨ بتنظيم تدريب على عملية متعددة الجنسيات لحفظ السلام، اشتركت فيها وحدات من أفريقيا ومن قارات أخرى.

إن هذا التشجيع من فرنسا على المعالجة المتعددة الجنسيات لمشاكل الأمن في أفريقيا ينعكس أيضا في دعم ملموس يقدم لعمليات حفظ السلام. وهذا هو السبب الذي حدا ببلادي إلى تقديم الدعم اللوجيستي والمالي إلى البعثة الأفريقية المشتركة لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي طيلة ١٥ شهرا وإلى تقديم مساهمة لوجستية إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى قوامها أكثر من ٢٠٠ جندي.

ويعرب الأمين العام عن شواغل مشروعة إزاء مشاكل حقوق الإنسان والمساعدات الإنسانية. ومن الواضح أنه من غير الواقعي أن نعتقد، فيما يتعلق بالحقوق الأساسية، أنه يمكن لجميع البلدان أن تحرز التقدم بنفس السرعة. ومع ذلك يظل من الأمور الأساسية تجنب تقديم الانطباع بأن الأمم المتحدة يمكن أن تمارس في هذا

المجال معيارا مزدوجا أو أن تتساهل إزاء ممارسته. إن ذلك سوف يلحق ضررا دائما بمصداقيتها وسلطتها.

وفيما يتعلق باللاجئين، فإن الأمين العام محق في اعتقاده بأن حقوقهم وسلامتهم يجب أن تضمن أنه من الضروري أيضا كفالة الأمن للبلدان المضيفة ومساعدتها على معالجة المشاكل الناجمة عن تدفق اللاجئين والتي غالبا ما تكون كبيرة. وعلينا أيضا أن نتفادى قيام أي جانب باستخدام اللاجئين كذريعة لإجراءات سياسية أو عسكرية أهدافها لا تتصل بمصير اللاجئين. وفي هذا المجال لا بد لنا من أن نأخذ في الاعتبار مقترحات الأمين العام.

إننا نشيد بالعمل الرائع الذي قدمته المنظمات الإنسانية في أفريقيا ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ونحن نعتقد بأن من واجب جميع الدول تسهيل عملها ومساعدتها في الميدان.

ويشير الأمين العام عن حق إلى أن حلا دائما لعدم الاستقرار والصراع يأتي، في حالات عديدة، من إرساء أساس سليم لإدارة الدولة ولسير الاقتصاد.

وفي رأينا أن إقامة دولة على أساس حكم القانون الذي يتطلب قواعد واضحة، وشفافية في الإدارة، ونظاما قضائيا يعمل بصورة عادية، واحتراما للالتزامات، ودفع الديون العامة والخاصة، لا يمكن فصله عن التحول إلى الديمقراطية الدائمة. ومما يدعو إلى الارتياح أن نلاحظ أن دولا عديدة قد شرعت بالفعل في اتباع هذا النهج.

أما في البلدان التي شهدت صراعا داخليا، فلا بد من إيلاء اهتمام خاص للمصالحة الوطنية. فذلك وحده هو الذي يجعل من الممكن إعادة إرساء الأسس لحياة مشتركة وهي شرط أساسي لا غنى عنه لضمان السلام الدائم. ومن الضروري إيجاد توازن بين حكم الأغلبية، الذي هو أساسي في أي ديمقراطية، والاحترام لحقوق الناس الذين ينتمون إلى أقليات وهذا أمر لا يقل عن السابق أهمية.

وقد أصبح الحكم الرشيد، بدرجة كبيرة، من المواضيع الرئيسية في التعاون الدولي خاصة من خلال عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمؤتمر التاسع عشر لرؤساء فرنسا والدول الأفريقية الذي انعقد في أوغادوغو في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ والذي ضم ٤٦ من رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم، كان مكرسا لهذا الموضوع. والعمل الذي تقوده فرنسا على الصعيد الثنائي وفي داخل الاتحاد الأوروبي يستهدف بصورة متزايد تعزيز التقدم في إشاعة الديمقراطية ودولة القانون.

ويركز الأمين العام على جميع الإصلاحات التي ينبغي للدول الأفريقية أن تتخذها لإرساء أسس النمو المطرد والتنمية الدائمة. وهو على حق في تشديده على أهمية التنمية الاجتماعية. ونجاح أي سياسة لا يقاس فقط بما اصطلح عليه "بالمعايير الأساسية" أو المؤشرات المالية. ولن يكون هناك سلام وتنمية حقيقيان دون ارتفاع كبير في مستويات التعليم والتدريب، وتحسين النظم الصحية، وتوزيع عادل لثمرات النمو.

وتقع المسؤولية على عاتق الدول الأفريقية في المقام الأول، ولكن ذلك لا يعفي البلدان الأخرى من التزاماتها.

وفي هذا الشأن كيف لا نشاطر الأمين العام الشواغل التي يعرب عنها إزاء الانخفاض الحاد في المساعدة الموجهة إلى أفريقيا في السنوات الأخيرة؟ إن المساعدة المقدمة للتنمية مكمل لا غنى عنه للسياسات التي تنفذها البلدان الأفريقية، ولا بد لها أن تكون كافية وفعالة. وهذا يخص بشكل خاص البلدان الأقل نموا، وثلاثة أرباعها من البلدان الأفريقية.

وفرنسا من جانبها تعتزم الاستمرار في بذل جهودها الخاصة في مجال تقديم المساعدة. وهي تكرس نحو ٠,٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، أو، ما يناهز ٧,٥ بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٦، للمساعدة الإنمائية الرسمية، ونصفها مخصص لأفريقيا، مما يجعل فرنسا أكبر مانح لتلك القارة. واتخذت فرنسا خطوات هامة لإلغاء ديون البلدان الأكثر فقرا والأكثر مديونية في أفريقيا جنوب الصحراء. وقررت في الآونة الأخيرة أن تجري مواءمة لتدابيرها الخاصة بالتعاون والمساعدة الإنمائية لتصبح أكثر فعالية واتساقا.

وفي المحافل الدولية ما فتئت فرنسا تدعو إلى تضامن نشط مع أفريقيا: ففي اجتماع قمة مجموعة الدول الصناعية الـ ٧ الذي انعقد في ليون في حزيران/يونيه ١٩٩٦ دعت فرنسا البلدان الصناعية الأكثر تقدما إلى

زيادة مساعدتها لأفريقيا، وتمكنت من تحديد مفهوم شراكة عالمية جديدة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المتعددة الأطراف. وفي تلك المناسبة أيضا أسهمنا في إطلاق المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ونجحت في الدعوة إلى زيادة كبيرة في النسبة المئوية لتخفيف الديون الممنوحة في نادي باريس. وأثناء الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في ربيع عام ١٩٩٧، دافعت فرنسا عن ضرورة التنفيذ المرن للمبادرة المتعلقة بالديون، مما يسر، مراعاة الحالة الخاصة لكل بلد فقير. وفي داخل الاتحاد الأوروبي عملت فرنسا في عام ١٩٩٥ على أن تكون القروض المتاحة لصندوق التنمية الأوروبي الثامن ذات شروط فعلية، ولذلك قبلنا بزيادة مساهمتنا في الصندوق. وفي المناقشة بشأن مستقبل اتفاقية لومي بينت فرنسا التزامها باستمرار العلاقات المتميزة بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. وينبغي أن نتذكر أن هذه العلاقة تعني أن ١٠٠ في المائة من المنتجات الصناعية و ٩٧ في ا لمائة من المنتجات الزراعية التي يستوردها الاتحاد الأوروبي من أفريقيا تدخل دون أية رسوم جمركية.

ومن هذا المنطلق تؤمن فرنسا أن الدول الأعضاء والمحافل الدولية المعنية يجب أن تنظر بعناية فائقة في الملاحظات والتوصيات التي أوردها الأمين العام في تقريره فيما يتعلق بإعادة تشكيل المساعدة الدولية، وتخفيف عبء الديون، وفتح الأسواق الدولية، والدعم اللازم للتعاون والتكامل الإقليميين. ونأمل أن تلقى رسالته هذه آذانا صاغية وأن يكون لها تأثير.

ويدعو الأمين العام المجتمع الدولي بأسره - أي الدول الأفريقية، والدول الأخرى، والهيئات المتعددة الأطراف - إلى إظهار إرادتها السياسية لتوطيد وتعزيز السلام والتنمية في أفريقيا. وفرنسا على استعداد للاستجابة لنداء الأمين العام والعمل نحو هذه الغاية في مجلس الأمن وجميع أجهزة الأمم المتحدة المختصة الأخرى.

السيد شين غوفانغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن الوفد الصيني يشعر بغاية السعادة لإجراء مجلس الأمن مناقشة عامة اليوم بشأن تقرير الأمين العام عن أفريقيا. وفي الاجتماع الوزاري للمجلس في أيلول/سبتمبر الماضي، بيَّن نائب رئيس الوزراء الصيني، السيد تشين تشينغ، بصورة شاملة، آراء الحكومة الصينية بشأن الحالة الأفريقية وسياسة الصين تجاه أفريقيا. وعلى هذا الأساس، أود أن أتشاطر معكم ملاحظات الصين الأولية وبعض الأفكار حول التقرير.

إن تقرير الأمين العام يغطي نطاقا واسعا. وهو لا يحتوي على تحليل لمصادر النزاع في أفريقيا، وعواقبها، وعلى استعراض للتجارب والدروس المستفادة من استجابات المجلس لتلك الصراعات فحسب، ولكن أيضا على آراء الأمين العام بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا، وآماله وتطلعاته بالنسبة للبلدان الأفريقية. وقد طرح الأمين العام أيضا مقترحات فيما يتعلق بحفظ السلام، والنهوض بالتنمية الاجتماعية، ودور المجلس والهيئات الدولية الأخرى. ونعتقد أن التقرير من شأنه أن يساعد في توجيه اهتمام المجلس، ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره إلى أهمية حل المشاكل التي تواجه أفريقيا. وهذا أمر ضروري للغاية. ويود الوفد الصيني أن يعرب عن تقديره لذلك.

ومن شأن هذه المناقشة العامة أيضا أن تعود بالفائدة لزيادة تفهمنا للموضوعات المطروحة ذات الصلة. وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لآراء البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية. ونأمل أن يتم اتخاذ تدابير للمتابعة تتماشى مع الواقع في أفريقيا وتكون في صالح شعوب أفريقيا، على أساس التبادل الكامل لوجهات النظر من جميع الأطراف، وخاصة البلدان الأفريقية.

إن أفريقيا قارة شاسعة، غنية بالموارد وبالحيوية. والشعوب الأفريقية شعوب مجدة وشجاعة. وقد أسهمت، إسهامات هائلة في تنمية العالم، وقدمت تضحيات هائلة من أجلها. وتشكل البلدان الأفريقية زهاء ثلث أعضاء الأمم المتحدة وتمثل قوة هامة في الشؤون الدولية. ويجب علينا أن ننظر إلى أفريقيا من الناحية الاستراتيجية للسلم والأمن العالميين. وبدون تحقيق السلم والتنمية في أفريقيا لن يكون هناك سلام وتنمية حقيقيان في العالم. لذلك من المهم بصورة حيوية أن تصبح أفريقيا شريكا مكافئا حقيقيا في التنمية. ومن مسؤولية المجتمع الدولي المشتركة التي لا مهرب منها أن يقدم دعما ومساعدة كبيرين لجهود البلدان الأفريقية المبذولة لصون السلم والسعي نحو تحقيق التنمية.

لقد نُكبت القارة الأفريقية ردحا من الزمن بالصراعات وبؤر التوتر. وكما أشار الأمين العام في تقريره، نشبت منذ عام ١٩٧٠ أكثر من ٣٠ حربا في أفريقيا، وفي عام ١٩٩٦ وحده، نُكب ١٤ بلدا أفريقيا بالصراعات المسلحة. ويمكن أن تعود الصراعات في أفريقيا إلى أسباب تاريخية بعيدة الغور، وأن تكون لها خلفيات تتسم بالتعقيد. ولذلك فإن عمليات نزع فتيل التوترات، وحفظ السلام، وصنع السلام، مهام هائلة. ونحن نرى أن الصراعات والنزاعات ينبغي أن تحل بالطرق السلمية مثل المفاوضات. ونقدر تقديرا عاليا الجهود المبذولة تحقيقا لهذه الغاية من جانب البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية والإنجازات البارزة التي أحرزتها ونؤيد اضطلاع المجلس بدور أكبر في حل القضايا الأفريقية وإيفاد عمليات حفظ السلام في الوقت المناسب ووفق ميثاق الأمم المتحدة وبناء على طلب البلدان الأفريقية المعنية. وفي السعي إلى إيجاد حلول للمشاكل الأفريقية، من الضروري احترام آراء البلدان الأفريقية وسيادتها وسلامتها الإقليمية، واتباع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

السلم والتنمية لا ينفصمان. فبدون التنمية لا يمكن للسلام أن يقف على أرض صلبة. والصعوبات الاقتصادية في أفريقيا هي أحد الأسباب الجذرية لعدم استقرارها. ولذلك فإن من المهام العاجلة للغاية بالنسبة للبلدان الأفريقية أن تتغلب على الصعوبات الاقتصادية وأن تحقق نموها الاقتصادي وتعجل فيه. ونحن نؤيد اقتراح الأمين العام لتحديد مستويات المعونة، الأمر الذي نأمل أن يؤدي إلى مزيد من المعونة لأفريقيا.

وعلينا جميعا أن نتبين أن المساعدة لأفريقيا تسهم في التنمية والازدهار العالميين وهي في مصلحة المجتمع الدولي بأسره.

وليست المساعدة بأية حال من الأحوال صدقة من طرف إلى آخر نتصدق بها على أفريقيا. فالمساعدة الدولية ينبغي أن تقوم على أساس الظروف الفعلية في أفريقيا وأن تفيد الشعوب الأفريقية فائدة حقيقية، دون ربطها بأية شروط. إن البلدان الأفريقية هي سيدة أفريقيا. وهي تعلم مشكلاتها وحاجاتها أكثر من أي شخص آخر. وهي وحدها القادرة على تحديد مسار تنميتها في ضوء ظروفها المحددة. وفرض نموذج معين عليها سيؤدي إلى نتيجة عكسية.

ويسر الصين أن ترى الاتجاه المتنامي بين البلدان الأفريقية صوب الوحدة وتعزيز الذات، أو الاعتماد على الموارد الذاتية. إن منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا تضطلع بدور متزايد الأهمية في كل من الشؤون الدولية والإقليمية، وقد حققت منجزات تستحق الثناء في مجال التصدي للصراعات الأفريقية وبؤر التوتر. ونحن نؤيد استمرار تعزيز الاتصال والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، بالإضافة إلى المنظمات دون الإقليمية ذات الصلة. ونأمل أن نرى البلدان الأفريقية وهي تقوم بدور أكبر على المسرح العالمي.

إننا نرى أن منظومة الأمم المتحدة يجب أن تركز أكثر على القضايا الأفريقية. ونؤيد اقتراح الأمين العام عقد اجتماع لمجلس الأمن على المستوى الوزاري كل سنتين بشأن مسألة أفريقيا وعقد اجتماع قمة في وقت مناسب. إن الهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ينبغي لها أن تقوم كلها بدور أكثر نشاطا. ومقترحات الأمين العام الأخرى مثل إنشاء آليات كمجموعات "الأصدقاء" أو المؤتمرات الخاصة للتعامل مع الصراعات وحماية المصالح الإنسانية للشعوب الأفريقية وتعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام والمساعدة في الجهود الإقليمية في أفريقيا، تستحق البحث المتعمق. ونأمل أن تترجم هذه المقترحات إلى إجراءات ملموسة على أساس المناقشات المكثفة مع البلدان الأفريقية.

وقد احتفظت الصين دائما بعلاقات صداقة وتعاون وثيقة مع البلدان الأفريقية. وزار الزعماء الصينيون أفريقيا مرات عديدة. إن الرئيس الصيني جيانغ زيمن قد اقترح، خلال زيارته إلى أفريقيا في عام ١٩٩٦، خمسة مبادئ لتنمية علاقة تعاون شامل مستقرة طويلة الأمد مع جميع البلدان الأفريقية، وهي علاقة موجهة نحو القرن الحادي والعشرين. والمبادئ هي: أولا، تعزيز صداقة خالصة وأن يصبح كل طرف صديقا للطرف الآخر يمكن الاعتماد عليه "في كل الظروف"؛ وثانيا، أن نُعامل بعضنا البعض بروح المساواة ونحترم سيادة بعضنا بعضا ولا يتدخل كل منا في شؤون الآخر الداخلية؛ وثالثا، أن نُعزز التنمية المشتركة على أساس المنفعة المتبادلة؛ ورابعا، أن نُزيد التشاور والتعاون في الشؤون الدولية؛ وخامسا، أن

نتطلع إلى المستقبل ونقيم عالما أكثر ازدهارا. إن هذه المبادئ تُحدد العلاقات بين الصين وأفريقيا.

وحتى اليوم وفرت الصين فئات مختلفة من المساعدة لجميع البلدان الأفريقية الـ ٥٣ وأكملت أكثر من ٦٠٠ مشروع في أفريقيا. وفي العام الماضي وحده، وقَّعنا اتفاقات مساعدة جديدة مع ٤١ دولة أفريقية. ولكي نتكيف مع الموقف المتغيِّر، أصلحت الصين سُبلها لتقديم المعونة واعتمدت وسائل إضافية، مثل زيادة المساعدة الحكومية بمشاركة المؤسسات المالية والشركات. كما قدمنا قروضا حكومية تفضيلية إلى أفريقيا وأنشأنا مشاريع مشتركة أو مشاريع تعاونية مع المشاريع المحلية لتنفيذ مشاريع المساعدة. وهدف ذلك هو مساعدة البلدان المتلقية للعون على إنشاء مشاريع منتجة على أساس الطلب والموارد المحليين، وزيادة كفاءة المساعدة، وزيادة التوظيف المحلي، وفي الوقت نفسه، تدريب الموظفين الأفريقيين في الفئات التقنية والإدارية. ووقعنا اتفاقات إطارية مع ٢٠ بلدا في أفريقيا، وبدأ العمل بالفعل في أكثر من ١٠ من تلك المشاريع. والصين لا تلحق شروطا بمعوناتها. وسنظل نعزز التعاون الاقتصادي والتجارة مع البلدان الأفريقية وندعم جهودها في استئصال الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في موعد قريب.

إن حل المشكلات التي تواجه أفريقيا لا يمثل تحديا لأفريقيا فحسب بل للمجتمع الدولي بأسره. والتطلع إلى الاستقرار والسلم والسعي لبلوغ التنمية والتقدم هي شواغل تشترك فيها جميع البلدان والشعوب الأفريقية. ونحن على استعداد لمواجهة التحدي مع البلدان والشعوب الأفريقية لضمان مستقبل أفضل.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تُرحب المملكة المتحدة ترحيبا حارا بتقرير الأمين العام ونهنئه على تحليله الشامل والموضوعي والمتوازن لأسباب الصراع في أفريقيا.

إننا نؤيد ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للصراع وليس أعراضه فقط. والأمم المتحدة مؤهلة على نحو فريد لتنسيق نهج شامل لتناول أسباب الصراع الهيكلية طويلة الأجل.

إن تحليل الأمين العام لوقائع الأعمال الوقائية وبناء السلم وحفظ السلم في أفريقيا وتوصياته العملية كلها صائبة. ونحن نُقرها، وينبغي لمجلس الأمن أن يحذو حذونا.

وعبر السنوات القليلة الأخيرة مثّلت أفريقيا ساحة لبعض أكبر أوجه نجاح الأمم المتحدة وأكبر أوجه فشلها في الوقت نفسه. وينبغي أن نتعلم من الحالتين. ويجب علينا الاعتراف بأخطائنا وأن نفعل ذلك بصراحة. وكان علينا أن نتصرف بسرعة أكبر لضمان السلم في سيراليون قبل أن يتعرض شعبها لفظائع الانقلاب العسكري في العام الماضي. وكان علينا أن نبذل مجهودا أكبر لوضع حد للقتال في الكونغو (برازافيل) وينبغي لنا أن نبذله الآن.

إن تجربة التدخل في الصومال كانت تجربة مريرة، بيد أن عدم التدخل في رواندا - كما ذكَّرنا زميلي السويدي هذا الصباح على نحو بليغ - ربما كان أسوأ. ولا ينبغي أن نسمح للتخوف من التكاليف المالية للتدخل بأن يكون مبدأنا الأساسي. وجميعنا يعلم بواقع الصراعات الداخلية. وقد يكون التدخل صعبا وخطيرا، إلا أن تفاديه كثيرا ما يكون مستحيلا إن أردنا منع الكوارث الإنسانية والانتشار الخبيث لعدم الاستقرار. ولا ينبغي أن نتقاعس عن المتطلبات العسكرية الكبيرة لعمليات التدخل الإنساني. وقد بيَّنت الأمم المتحدة في سلافونيا الشرقية أنها، إن وفرت لها الصلاحيات والموارد المناسبة، فإن بوسعها معالجة أصعب العمليات. وإن لم تتوافر لها الموارد ربما من الأفضل لنا أن نُمعن التفكير في أساليب توفيرها.

إننا نتفق مع الأمين العام على أن تعزيز قدرات حفظ السلم الأفريقية على المدى الطويل له أولوية أساسية. وهي أيضا أولوية تركز على الشراكة بين البلدان النامية والمتقدمة النمو وبين أفريقيا والمجتمع الدولي. وقد أسعدنا أن نتعاون مع زمبابوي ودول الجنوب الأفريقي في مناورات "بلو هونغوي" في العام الماضي وفي مناورات "غيديماخا" في السنغال هذا العام. ونحن على استعداد للمساعدة في مبادرات أفريقية مماثلة أخرى.

وللعديد من الدول الأفريقية تاريخ مشرف في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. وينبغي لنا أن نبني

على ذلك الأساس. والجهود المتعددة الأطراف التي تـُبذل الآن تحت رعاية الأمم المتحدة، في تشاور وثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية، من شأنها أن تعزز كثيرا القدرات الأفريقية في مجال حفظ السلم وأن تساعد في تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير. وسوف يؤتي تعزيز القدرات في هذا المجال أكله، كما نأمل، على المدى الطويل. ومع ذلك يتعين علينا على المدى القصير، كما يُشدد الأمين العام، أن نتحلى بالإرادة السياسية لنتصدى للصراعات التي تواجهنا في أفريقيا. ولا مجال إطلاقا لمجلس الأمن في التفكير في التخلي عن أفريقيا. فمسؤولياته واضحة. فالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لها دور أساسي، لكن لا يمكنها أن تحل محل الأمم المتحدة. وما نحتاج إليه هو شراكة نشطة مع أفريقيا.

إن بريطانيا تحاول الاضطلاع بدورها، داخل هذا المجلس وخارجه على حد سواء. ونرحب بنطاق التعاون الذي أدى إلى وضع سيراليون على قدميها مرة أخرى. وقد تبرعنا بمبلغ ٢ مليون دولار للصندوق الاستئماني؛ ونحث الآخرين على الإدلاء بدلوهم بسرعة، إن أردنا أن يستمر السلام.

ونقر بأن ولايات عمليات حفظ السلم يجب أن تشمل توصيات واضحة للانتقال لعملية بناء السلم بعد انتهاء الصراع. وهذا مجال نعتبر أن هناك حاجة ماسة للتنسيق فيه على نحو أفضل داخل منظومة الأمم المتحدة. ونتطلع إلى تطوير استراتيجيات قطرية إنمائية على نطاق الأمم المتحدة من أجل بناء السلم بعد انتهاء الصراع، تـُشارك فيها مؤسسات بريتون وودز فضلا عن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

ونتفق مع الأمين العام بأن الجزاءات يمكن أن تكون فعـّالة لتشجيع الدول على التصرف وفقا للمعايير الدولية المقبولة. ونقر بأنه ينبغي، قدر الإمكان، استخدام الجزاءات "الذكية"، التي تستهدف الزعماء السياسيين وصناع القرار، وأن الجزاءات الاقتصادية ينبغي أن تشمل استثناءات إنسانية للحد من آثارها على الناس العاديين. ونؤيد مناشدة الأمين العام للدول الأعضاء أن تعتمد تشريعات تـُجرم أي انتهاك لحالات الحظر على توريد الأسلحة التي يفرضها مجلس الأمن. وبوسعي أن أؤكد أن المملكة المتحدة تعاقب هذه الانتهاكات دائما بكل قوة القانون.

ونقر نداء الأمين العام إلى جميع الدول الأفريقية بأن تقدم ردودا إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ونتفق على أن السجلات الإقليمية التكميلية ستكون تطورا إضافيا مفيدا. وفي هذا السياق نثني كذلك على مبادرة حكومة مالي بفرض وقف مؤقت من جانب الدول في منطقة الصحراء - الساحل دون الأفريقية على استيراد وتصدير وصنع الأسلحة الخفيفة. ولقد تعهدت وزارتنا للتنمية الدولية بتقديم ٠٠٠ ٣٠٠ دولار إلى مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم هذا الوقف الطوعي بمجرد الاتفاق عليه.

ونتفق تماما مع التقرير على ضرورة تحلي الدول المصدرة للأسلحة بضبط النفس. ولقد اقترحنا - ونحاول الوصول إلى - اتفاق على صعيد الاتحاد الأوروبي على معايير مماثلة من خلال اقتراحنا مدونة سلوك بخصوص تصدير الأسلحة على صعيد الاتحاد الأوروبي.

إن انتشار الأسلحة الخفيفة في أفريقيا ناتج عن الاتجار غير المشروع بقدر ما هو ناتج عن عمليات النقل القانونية. والتقرير يعترف بذلك. وخلال رئاسة المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي اضطلعنا بأعمال في إطار برامج الاتحاد الأوروبي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وستعقد في الشهر القادم ندوة تمولها المملكة المتحدة تسعى إلى تحديد السبل العملية لمعالجة المشكلة على الصعيد دون الإقليمي.

والأمين العام محق في إبراز محنة اللاجئين حيث نرحب بأفكاره بشأن آلية للمساعدة على الحفاظ على حياد مخيمات اللاجئين وأمنها. كما نتفق معه على ضرورة القيام باستعراض واف للمساعدة الإنسانية. ونؤيد تأييدا قلبيا تصميمه على جعل إجراءات الأمم المتحدة الإنسانية متمشية تماما مع أنشطة الأمم المتحدة الأوسع في مجالي السلام والتنمية، وعلى تنسيق العمل الإنساني. ونأمل أن تقوم اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية بأن تعالج على وجه السرعة التحديات الخاصة التي يسردها في هذا المجال. ويمكنه أن يعول على دعمنا.

وترحيبنا العام بهذا التقرير يمتد إلى الفصل الخاص ببناء سلام دائم وتعزيز النمو الاقتصادي. ونرجو أن تتاح الفرصة للجمعية العامة أيضا لمناقشة هذه المسائل، بيد أننا نود أن نقر هنا الآن تقييم الأمين العام لأهمية احترام حقوق الإنسان - التي تشمل الحق في التعليم والحق في الرعاية الصحية والحق في الحصول على أسباب الرزق، وكذلك الحقوق المدنية والسياسية - وسيادة القانون وضرورة تهيئة بيئة إيجابية للاستثمار والنمو الاقتصادي. ونرحب بصراحة الأمين العام في تشديده على الضرر الذي يسببه الفساد. ونقر نداءه بوضع جدول زمني لتشريع من أجل تنفيذ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لاتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العامين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية. ووضع اتفاقية أفريقية في هذا المجال يمكن أن يكون جزءا هاما في هذا الصدد.

ونرحب ترحيبا حارا أيضا بربط الأمين العام بين مسألتي معالجة الفقر وحماية البيئة. فالمسألتان مرتبطتان ارتباطا وثيقا. وبعض الأسباب الجذرية للصراع تكمن في المسائل البيئية. وعلى سبيل المثال يوجد في رواندا أعلى كثافة سكانية في أفريقيا. والقضاء على الفقر أساسي لرعاية كوكبنا. وبغية تحقيق هذا الهدف تحتاج أفريقيا بل تستحق دعمنا المعنوي والمالي المتزايد والمستمر. والحكومة البريطانية ملتزمة التزاما تاما بالأهداف الإنمائية الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة، بما في ذلك تخفيض نسبة الناس الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ وكفالة التعليم العام الأولي في جميع البلدان بحلول عام ٢٠١٥؛ والتقدم صوب المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وإحراز تحسينات في معدلات الرعاية الصحية والوفيات. وقد تعهدت بريطانيا بزيادة تعهداتها للرعاية الصحية الأساسية والتعليم الأساسي وتوفير مياه الشرب النقية لأفريقيا بنسبة ٥٠ في المائة في الفترة بين عام ١٩٩٧ وعام ٢٠٠٠، في إطار جهودنا لضمان أن تتحول هذه الأهداف إلى واقع في أفريقيا.

وتؤيد بريطانيا بقوة النداء بتخفيض عبء مديونية أفريقيا. وقد قامت المملكة المتحدة بالفعل بتحويل جميع ديون أفقر البلدان في مجال مساعدة التنمية الرسمية التي نقدمها إلى هبات. وتؤيد التنفيذ السريع والمرن للمبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي تم الإفصاح عنها في بيان تفويض موريشيوس الذي ألقاه رئيس الوزراء البريطاني في شهر أيلول/سبتمبر الماضي. وجنبا إلى جنب مع سائر الحكومات المقرضة والمؤسسات المالية الدولية، سنواصل العمل مع حكومات أفقر البلدان من أجل تخفيض أعباء الديون.

لقد التمس الأمين العام دعم مجموعة كبار البلدان الصناعية. ويمكنني أن أؤكد له اليوم أن العالم النامي بصفة عامة وأفريقيا بصفة خاصة سيحتلان أولوية عالية في جدول أعمال مؤتمر قمة مجموعة الثمانية عند اجتماعه في برمنغهام في الفترة من ١٥ إلى ١٧ أيار/ مايو.

إن الصراعات في أفريقيا، بنطاقها الواسع وتعقدها، تبعث على القلق الشديد. بيد أن الأمين العام قد قدم لنا الأمل وحلولا عملية عديدة من أجل تحسين أدائنا الفردي والجماعي. والحكومة البريطانية متحمسة للاستجابة لها. إننا نريد أن ندلي بدلونا في هذه الإرادة السياسية الجماعية التي يقول الأمين العام عن حق إنها أساسية من أجل نجاح تنفيذ هذه القائمة من النوايا الطيبة. ولسوف نصغي باهتمام بالغ لشركائنا الأفريقيين، من داخل المجلس وخارجه. إن قيادتهم وعزمهم ومهاراتهم السياسية حيوية من أجل تحقيق النتائج التي نريد جميعا تحقيقها.

وريثما يتم ذلك، فإن أفضل إشادة يمكن أن نقدمها لتقرير الأمين العام هي أن نعمل به وبسرعة. إن أفريقيا لا تحتمل الانتظار.

السيد صلاح (غامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، على تقريره عن أفريقيا. ويود وفدي أيضا أن يشيد بوفد الولايات المتحدة، الذي عـُقد تحت رئاسته الاجتماع الوزاري بشأن أفريقيا في شهر أيلول/سبتمبر الماضي، ونتيجة له عـُهد إلى الأمين العام أن يعد التقرير قيد النظر.

ويوفر التقرير تحليلا واضحا وصريحا عن مصادر الصراع في أفريقيا وأسباب استمرارها. والأهم، أن هذا التقرير يتضمن بيانا بالتدابير العلاجية اللازمة لتخفيف معاناة الشعوب الأفريقية وإحلال السلام الدائم

والتقدم والازدهار من أجل الشعوب الأفريقية. وفي رأينا أن التقرير عملي جدا ويشحذ على التفكير ويحفزنا جميعا. ويود وفدي أن يهنئ مرة أخرى الأمين العام على اهتمامه وصراحته ووضوح بصيرته، وهي أمور تجلـَّت باقتدار في التقرير قيد النظر.

إننا في وفدنا، كبشر وكأفارقة، نشعر بالحزن الشديد إزاء التطورات الحاصلة في القارة الأفريقية في الماضي القريب. إن أفريقيا قارة كبيرة جدا، غنية بمواردها وثقافتها. ولكن من قبيل المفارقة أن القارة لا تزال تعاني معاناة شديدة. فمن العبودية إلى الاستعمار، ومن الاستقلال إلى معاناة اقتصادية لا توصف وحروب مدنية الآن في بقاع عديدة من دولها، لا تزال الشعوب الأفريقية تعاني. واليوم وقع عدد كبير من الدول الأفريقية ضحية صراعات مسلحة، وفي الوقت ذاته تقاسي أغلبية كبيرة من الشعوب الأفريقية من فقر مدقع.

ومن المثبط حقا أن نلحظ أن أكثر من ٣٠ حربا قد وقعت في القارة منذ عام ١٩٧٠ وقد وقعت ١٤ حربا منها في عام ١٩٩٦ وحده، كما يبرز التقرير. وفي بعض هذه البلدان التي مزقتها الحرب، فإن الحالة الإنسانية مفزعة. هناك أكثر من ٨ ملايين أفريقي من اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا. والحالة الراهنة للشعب الأفريقي يرثى لها.

ويتفق وفدي تماما مع تشخيص الأمين العام لأسباب الصراعات في أفريقيا. صحيح نحن الشعب الأفريقي لا ينبغي أن نلقي على الآخرين بالمسؤولية عن حالتنا الراهنة، هناك عوامل خارجية تسهم إسهاما كبيرا في حالتنا الراهنة. والآن بما أننا نقيـِّم الماضي من أجل إيجاد سبيل إلى الأمام يتعين على الدول والمؤسسات والأفراد التي أساءت إلى أفريقيا والتي نتقاسم معها المسؤولية عن المحنة الراهنة للشعب الأفريقي أن تعترف بمسؤوليتها وأن تنضم إلينا في سعينا من أجل إقامة مجتمع مستقر ومزدهر للشعب الأفريقي.

ومما يشجع وفدي أن الصراعات الداخلية الواسعة النطاق في أفريقيا قد بدأت في الانحسار في الوقت الراهن. ولا تزال المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، على السواء، تصقل قدراتها لمنع الصراعات وحلها وإدارتها. ونجد على نحو متزايد أن جهود منع الصراعات وحلها وإدارتها في أفريقيا هي جهود أفريقية. ومن الجدير بالذكر هنا المنجزات الرائعة لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا وسيراليون. كما يقدر وفدي الدور الذي لعبته الأمم المتحدة ومجلس الأمن، على سبيل المثال من أجل إنشاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا، وأخيرا بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما لا يفوتني أن أنوه بالممثلين الخاصين للأمين العام في البحيرات الكبرى وسيراليون وليبريا.

إن الهيئات والجهات الفاعلة دون الإقليمية بدأت تتحمل مسؤولية أكبر بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة. والتركيز الآن هو على نقل الصراعات المدنية من ساحة القتال إلى مائدة التفاوض. ونظرا إلى تقلص الصراعات الداخلية في أفريقيا، كشفت التقارير أن البلدان الأفريقية جنوب الصحراء انضمت إلى الانخفاض في النفقات العسكرية على الصعيد العالمي. ونرجو أن يعم هذا الاتجاه القارة الأفريقية بأسرها.

وفي حين نتطلع بفارغ الصبر إلى تحقيق السلام في جميع أرجاء أفريقيا، ينبغي أن نؤكد على أن عوائد السلام لا تكون دائما متاحة فورا، وذلك بسبب التكاليف الباهظة للتسريح وإعادة التشكيل العسكري. وتؤخر من هذه العملية مشكلة فصل المحاربين عن اللاجئين ومشكلة تدفق الأسلحة عبر الحدود وهي مشكلة متزايدة. وفي هذا السياق، يرحب وفدي بالجهود المبذولة حاليا من أجل إنشاء قوة للاستجابة للأزمات الأفريقية. ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لتشجيع منظمة الوحدة الأفريقية على دراسة المقترحات الرامية إلى الإنشاء المبكر لهذه القوة. وينبغي أن نتذكر أننا نحن الأفارقة ينبغي أن نتحمل مسؤولية أكبر عن حل مشاكل أفريقيا.

ويوجد حاليا في القارة الأفريقية تحرك يبتعد عن الأنظمة المحتضرة وهي الأنظمة السياسية ذات الحزب الواحد. ويوجد الآن تفهم متزايد للصلات الوثيقة والحتمية بين التحرر السياسي والحكم الرشيد والفعـَّال والبيئة المستقرة والسليمة من أجل النمو الاقتصادي. وفي عدد كبير من البلدان الأفريقية، يـُركز

النشاط والتفكير السياسيان أكثر فأكثر على الديمقراطية المعززة. وفي غامبيا على سبيل المثال، تنشغل حكومة الرئيس جامي بزيادة تعميق وتعزيز الإصلاحات في سياق العولمة المتنامية. وفي هذا الجو من التغير السريع والهياكل الهشة، نتوقع أن تكون الرحلة طويلة وشاقة. ومع ذلك، لا نأمل في أن نقوم بها لوحدنا. ولعل أولئك الذين يتصفون بخبرة كبيرة هم مصدر إلهام لنا.

وفي المجال الاقتصادي، حققت القارة الأفريقية في الآونة الأخيرة نموا اقتصاديا بارزا. ففي عام ١٩٩٥، سجلت أفريقيا نموا في الناتج المحلي الإجمالي نسبته ٣,٩ في المائة. وفي عام ١٩٩٦، زاد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٤ في المائة، وهي أعلى نسبة تحققت في ٢٠ عاما. ومعدل النمو هذا في أفريقيا لم يكن ممكنا إلا بسبب سياسات الاقتصاد الكلي الأفضل والأكثر دقة، وبسبب التنافس المتزايد.

ومع هذا النهج المتنامي، يوجد أمل للقارة الأفريقية. ومع ذلك، فإن النهج هش للغاية. وهشاشة قصص النجاح الاقتصادي الأخيرة في بعض الدول الأفريقية، مقرونة بالركود الاقتصادي الحالي والصراعات الداخلية الجارية في دول أخرى، تمثل التحدي الأكبر للقارة الأفريقية. ولئن يود وفد بلادي أن يوافق مع الأمين العام على تدابير العلاج التي اقترحها في تقريره، فهو يود أن يؤكد على بعض جوانب العلاج الأساسية.

إن الركود الاقتصادي والتطور غير المنصف أسهما إلى حد كبير في الكثير من الصراعات الداخلية وعدم الاستقرار في أفريقيا. واليوم، فإن أكبر المشاكل في أفريقيا تتضمن عبء الديون التي تعجز عن سدادها، وتهميشها الاقتصادي، وتبادلاتها التجارية غير المؤاتيـة وغير المناسبة والشـروط المؤلمة التي لا تتناقض مع عملية السلام فحسب، بل أيضا مع الاقتصادات المستردة عافيتها والهشة.

وفي أيلول/سبتمبر من عام ١٩٩٦، وافق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وانضم إليهما فيما بعد مصرف التنمية الأفريقي، على تقديم مساعدة لتقليل ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تقوم بإصلاحات اقتصادية جادة. وفي حين أن وفد بلادي يعتبر المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التفاتة كريمة، يبقى أن الشروط التي تؤهلها صارمة للغاية. ومما لا يثير الدهشة إذن أن تكون أربع دول أفريقية فقط قادرة على الوفاء بالشروط. وإذا أريد للمبادرة أن تكون مفيدة، فإن الدول الأفريقية ينبغي أن تكون قادرة على تلبية شروطها ببذل قدر معقول من الجهود.

إن سبب أزمة الديون الراهنة في أفريقيا ليس أفريقيا فحسب. ومنذ أن أسهم المجتمع الدولي في إيجاد هذه الحالة غير المرغوب فيها، فإننا نعتقد بأنه لا ينبغي أن يقر بها فحسب، بل وأن يتحمل المسؤولية عنها أيضا. وهذه الحقيقة تجعل القضية التي طرحتها منظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام في تقريره أكثر إلحاحا. ويحدو وفد بلادي الأمل في أن تُحترم دعوة الأمين العام لتحويل جميع الديون الثنائية الرسمية المتبقية لأشد البلدان الأفريقية فقرا إلى هبات.

ونحن من جهتنا لن نقصر في بذل جهودنا من أجل البحث عن إحلال سلام حقيقي ودائم في أفريقيا وإقامة العدالة الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها. إن مشاكل أفريقيا عديدة ومعقدة جدا، والمطلوب بذل جهود دولية متضافرة لحلها. ويعتقد وفد بلادي أن الحكومات الأفريقية لديها الآن أكثر من أي وقت مضى الإرادة السياسية لإخراج أفريقيا من محنتها الراهنة. فالمهمة شاقة ولكن ليست متعذرة. وبإمكاننا أن نضطلع بها معا بدعم من المجتمع الدولي. ونحن مستعدون وملتزمون. ويبقى السؤال، هل أنتم كذلك؟

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبدأ بالإشادة بالأمين العام على تقريره الممتاز بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. ويتناول التقرير بعض أهم المسائل المتعلقة بجدول أعمال الأمم المتحدة اليوم. وبتحليل مجمل العوامل التي تؤثر في السلام والأمن في أفريقيا، يعالج التقرير في الحقيقة بعض الجوانب الأساسية لأهمية الأمم المتحدة حاضرا ومستقبلا.

لقد شرح الأمين العام في الفقرة ٧ من التقرير التحديات التي تواجهها أفريقيا، وهي تلك التحديات

التي تواجه قارة واسعة ومتنوعة. ونجح الأمين العام في وضع نهج منتظم يجمع بين التحليل الثاقب والمقترحات الخلاقة بحثا عن إيجاد حلول. علاوة على ذلك، يرتكز التقرير على تجارب الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، أي على الخبرة المكتسبة في التعامل مع حالات معينة والفهم الناجم عن النظر في مواضيع أوسع نطاقا، من قبيل "خطة للسلام" و "خطة للتنمية".

إن إحدى أقوى الرسائل التي يتضمنها تقرير الأمين العام ظاهرة في عنوان الفصل الرابع الذي يؤكد على الارتباط الحقيقي بين بناء سلام دائم وتعزيز النمو الاقتصادي. ونحن نوافق على أن هذا الارتباط ضروري. علاوة على ذلك، نعتقد أن النمو والتنمية هما من الضمانات الأكثر فعالية لمنع الصراعات. ويجب بالتالي إعطاؤهما الأولوية، وأود اذن أن أتناولهما بشيء من التفصيل.

إن تعزيز النمو والتنمية يتطلب الإرادة السياسية لتنفيذ مبادئ صالحة أساسية وعالمية معينة للاقتصادات السليمة. وهذه المبادئ يجب أن تكون الموجه لدى وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية وصنع القرار من أجل التنمية. وسلوفينيا، بوصفها بلدا يمر بمرحلة انتقالية، تدرك إدراكا كاملا الصعوبات المتعلقة بالتكيف الهيكلي مع النظام الاقتصادي العالمي الشديد التنافس والمرتكز على السوق. وإن تجربتنا تؤيد الرأي القائل أن جميع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وإنمائية، بما في ذلك البلدان في أفريقيا، والتي تود أن تشارك مشاركة كاملة في الاقتصاد العالمي، يجب، مثلما أكده الأمين العام في الفقرة ٨١، أن تجري الإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة.

إن أحد الدروس التي استخلصتها سلوفينيا من عملية الإصلاح العام هو الحاجة إلى تعزيز وتحسين إدارة الاقتصاد الكلي. لذلك نقدر تقديرا عاليا توصية الأمين العام المحددة في الفقرة ٧٦ ومفادها أن الشرط الحيوي اللازم لاستقرار الأداء الاقتصادي هو وجود مصرف مركزي قوي. ووجود مصرف مركزي مستقل لا يكفل معدلات تضخم منخفضة ومستقرة فحسب، ولكنه يُسهم أيضا عن طريق استقلاليته عن التدخل الحكومي في السياسة المالية في تقسيم سليم للقوى في المجال الاقتصادي. وهو بذلك يعمل بمثابة ضامن هام ضد الفساد والآفات الأخرى التي ترافق التنمية والتكيف مع البيئة الاقتصادية الدولية التنافسية.

وتؤيد التجربة السلوفينية أيضا الرأي القائل إن الأداء الاقتصادي المعجَّل يتطلب استعمالا أفضل للموارد الموجودة. وعلى الرغم من عولمة الأسواق العالمية، ينبغي تعزيز الوفورات المحلية ووضع ثقافة للوفورات أن يكون أحد أولويات أية سياسة إنمائية فعَّالة. ونتفق أيضا مع الأمين العام على أن الاستثمار في الرأسمال البشري، لا سيما عن طريق التعليم، يجب الإقرار به باعتباره قوة دافعة للنمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن الشعوب أنفسها هي المصدر الأول للتنمية.

ومن جهة ثانية، يتعين التسليم بأنه ولئن كانت تعبئة الموارد الموجودة أمرا حيويا، فإن للمجتمع الدولي دورا لا غنى عنه في تهيئة وصون بيئة تُمكّن من الاستثمار في أفريقيا. وعلى الرغم من التقدم المحرز مؤخرا، فإن الحالة في العديد من البلدان الأفريقية لا تزال تتصف بانعدام وجود هيكل أساسي كاف ومشاكل مالية حادة. هذا الواقع يمكن أن يضر بتدفق رؤوس الأموال الخاصة ومن ثم يُبدد الجهود المبذولة من أجل زيادة الانفتاح على التجارة والمساءلة وحماية حقوق الملكية. لذلك فإن المساعدة الدولية مطلوبة. وهذه المشاركة ينبغي أيضا أن تتصدى للحاجة إلى إزالة الديون العسيرة التي يتعذر سدادها. ومن شأن العمل في هذا المجال أن يسهم إسهاما كبيرا في استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وثقة المستثمرين.

وتقول حكمة شائعة إن درهم وقاية خير من قنطار علاج. غير أن الوقاية لا تكون ممكنة في كل الأحوال. وينطبق هذا على مجمل الجهود المبذولة لصون السلم والأمن الدوليين. ولذا فثمة حاجة ماسة إلى تعزيز آليات حفظ السلام وإعمال السلام، وبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

ويقدم الأمين العام في تقريره تحليلا واقعيا لتجارب الأمم المتحدة في أفريقيا. ونحن نود أن نعرب عن أسفنا لأن بعض تلك التجارب أدى إلى تعطيل قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للأزمات بسرعة وحسم. ونأمل ألا تستمر الخبرات التي لا يمكن أن نصفها بأنها إيجابية، في الهيمنة على تصور المجتمع الدولي لحفظ السلام. فلقد كان لإخفاق إحدى

بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا أثر سلبي غير متناسب. ولكي تكفل مصداقية الأمم المتحدة يجب أن يكون المجتمع الدولي على استعداد للعمل في سبيل تعزيز هدفي السلم والأمن في أفريقيا.

ونحن نتفق مع بيان الأمين العام على أن قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام لن تكون دائما الحل الأمثل لكل مشكلة في أفريقيا أو في غيرها. وفي الوقت نفسه نؤيد تعزيز إمكانات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينبغي أن تستند هذه الإمكانات إلى قدرة ردع ذات مصداقية، تدعمها إرادة سياسية كافية من لدن المجتمع الدولي كما يدعمها التعاون في الميدان. ويتعين أن ينظر مجلس الأمن في كل حالة على علاتها.

وعلاوة على هذا فنحن نؤيد أيضا التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وسائر الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية. ونرى أن يقوم هذا التعاون على أساس الإطار الذي رسمه الفصل الثامن من الميثاق.

وتؤيد سلوفينيا تأييدا تاما المبدأ القائل بضرورة النظر إلى المساعدة الإنسانية، لا كبديل عن العمل السياسي وإنما كمكمل له. فتقديم المساعدة التزام أخلاقي إزاء أعراض المنازعات. بيد أنه لا يتناول أسبابها، وينبغي ألا يستخدم مبررا لعدم اتخاذ الإجراء السياسي السليم. وبعبارة أخرى ينبغي ألا تشكل المساعدة الإنسانية تحولا عن الأولويات الهامة الأخرى للبلد المضيف وسكانه. فمن اللازم ترشيد توزيع الموارد بين الإغاثة الإنسانية والمساعدة الإنمائية.

ونحن نتفق تماما مع إصرار الأمين العام الفعالة بشدة على حماية المدنيين، ولا سيما اللاجئين والمشردين داخليا. ومن المهم بوجه خاص أن تتخذ التدابير الفعالة لفصل السكان المدنيين عن المقاتلين كلما كان ذلك ضروريا. وسلوفينيا تؤيد أيضا زيادة البحث عن الأساليب الملائمة على الصعيد الدولي وصعيد البلد الذي يستضيف اللاجئين بغية المحافظة على أمن وحياد مخيمات ومستوطنات اللاجئين.

والسلام يكون في بدايته هشا دائما. ولذلك أقيمت هياكل بناء السلام في جميع الحالات في أفريقيا حيثما توطد السلام. وعندما تمر عملية من عمليات حفظ السلام بمرحلة بناء السلام فإنها تتخذ طابعا متعدد الوجوه وتكتسب أبعادا جديدة. أما المساعدة في حالات الطوارئ، من ناحية، والتعمير والتنمية من ناحية أخرى، فهما عمليتان ضروريتان ومترابطتان. ويلزم إقامة مشاركة بينهما حتى يتيسر الجمع بين شتى ضروب الدراية والقدرة والنهج المتبعة في حل المشاكل، بأسلوب متسق وجيد التنسيق.

وكما أوضح الأمين العام باقتدار في الفقرة ٦٢ من تقريره فإن نقل عصا القيادة من الإغاثة إلى المساعدة الإنمائية لا يمكن أن يفضي إلى تقدم أو سلام دائم. ونحن متفقون على ضرورة التعرف بدقة على عناصر بناء السلام وإدراجها ضمن صلاحيات عمليات حفظ السلام، في مرحلة مبكرة وعلى نحو سليم. والأولويات، بما فيها المصالحة الوطنية واحترام حقوق الإنسان وإعادة توطين اللاجئين والمشردين، وتعزيز الوحدة الوطنية وانتهاج الديمقراطية والانتعاش الاقتصادي، مسائل حساسة ولكنها بالغة الحيوية لنجاح الانتقال إلى السلام الدائم.

وتتطلب بعض الحالات اتباع نهج محددة وتدابير معينة، بما فيها توقيع الجزاءات بموجب الفصل السابع من الميثاق. ومن مؤشرات المأساة الأفريقية أن أغلبية الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن حتى الآن إنما تستهدف الدول الأعضاء أو مجموعات بعينها في أفريقيا. وهذا يجعل توصيات الأمين العام المتعلقة بتحسين نظام الجزاءات في سياق تعزيز السلام الدائم في أفريقيا توصيات ملائمة وتأتي في وقتها تماما.

وكما أوضح الأمين العام في الفقرة ٢٥ فإن الجزاءات تلحق أضرارا بضحايا غير مقصودين. ونحن نشاركه الرأي بضرورة زيادة اللجوء إلى الجزاءات الهادفة وإيلاء مزيد من الاهتمام للآثار العكسية التي تعاني منها البلدان المجاورة.

ثم إنه يلزم اتباع نهج شامل وأكثر قبولا إزاء إدارة الاستثناءات الإنسانية من الجزاءات. فالممارسات المعاصرة في فرض الجزاءات على الصعيد الإقليمي أو دون الإقليمي تحتاج إلى دراسة متأنية. والدروس المستفادة متنوعة وهي ليست دائما إيجابية، ولا بد أن تؤخذ في الاعتبار عند اتخاذ أي قرار في المستقبل. ونحن في الوقت نفسه نتفق مع

تشديد الأمين العام على ضرورة ضمان التزام المزيد من الجدية في إعمال الجزاءات من المجتمع الدولي. ونؤيد بوجه خاص توصياته المتعلقة بالتنفيذ الصارم للحظر على الأسلحة.

وأود ختاما أن أؤكد أن نطاق وتنوع القضايا الواردة في تقرير الأمين العام عن أفريقيا يتطلبان بحثا دقيقا. ويجب الاستفادة من حصيلة الأفكار والتوصيات، التي يوفرها التقرير. ولذا فنحن نؤيد اقتراح مواصلة النظر في هذا التقرير، لا في مجلس الأمن فحسب ولكن أيضا في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. والأهم من ذلك أن تمكن هذه العملية أجهزة الأمم المتحدة من اتخاذ القرار الصحيح مع متابعة النظر في التقرير.

السيد بيروكال سوتو (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود في البداية أن أتوجه بالشكر إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، على تقريره الموضوعي والواقعي والواضح والشامل عن الحالة في أفريقيا. وأمامنا الآن برنامج عمل كبير لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها؛ وواضح أن على مجلس الأمن في مجال تنفيذ هذا البرنامج أن يؤدي دورا مركزيا في التنسيق لشتى جوانب السلام والأمن.

ومرة أخرى يتبين من كل هذا مدى تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي هذه الأيام للمفاهيم والممارسات التقليدية لمجلس الأمن وتفسير أعضائه للقوى والالتزامات والواجبات المحددة في الميثاق، وخاصة الواردة في الفصلين السادس والسابع.

وهذا في حد ذاته يشكل تقدما هاما. ويسعد وفدي أننا هنا، في اجتماع رسمي لمجلس الأمن نناقش المشاكل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين في أفريقيا بشكل متكامل وفي سياق واقعي حيث تستند مناقشاتنا إلى وثيقة ذات محتوى سياسي هام تصف أيضا بموضوعية إطارا حقيقيا للأزمة الراهنة التي تحمل في طياتها العلامات العميقة والموثوقة لأزمة ليست سياسية وعسكرية فحسب وإنما اقتصادية واجتماعية أيضا، ولها أصول هيكلية. وما الحروب الأفريقية الثلاثون التي نشبت في السنوات الأخيرة إلا مجرد نتيجة لهذه الحالة.

وجدول أعمال مجلس الأمن مفعم ببنود تتعلق بأفريقيا. وفي كل حالة لو تعمقنا وتجاوزنا نشوبها وعنف المنازعات العسكرية المسلحة أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان فسنجد بالضرورة الواقع الاقتصادي والاجتماعي عميق الجذور الذي يرد وصفه بموضوعية كبيرة في تقرير الأمين العام. وبالقدر نفسه يمكن أن يشكل هذا التقرير أساسا للمناقشات في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أو لنقاش حول الأولويات في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن ذلك يُرى الترابط الأساسي والمتبادل بين مواضيع السلم والأمن الدوليين والواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المعاصر.

لذلك فإن من حسن صنيع الأمين العام أن يوجه انتباهنا إلى هذه النواحي، لأن الأزمة الراهنة فيما يتعلق بالأمن والسلام في أفريقيا لن تحل ما لم يقم المجتمع الدولي والبلدان الأفريقية ذاتها ومنظماتها الإقليمية ودون الإقليمية بشكل مسؤول وبتصميم لا يلين بالاضطلاع ببرنامج عمل إنمائي ضخم من أجل أفريقيا، وبهذا وحده يمكن إيجاد حل يطوي صفحة الحروب المتطاولة في أفريقيا التي ما زالت بندا أساسيا طاغيا في جدول الأعمال الدولي وجدول أعمال مجلس الأمن.

ويخبرنا تقرير الأمين العام بأننا تجاوزنا مرحلة الأزمات الخطيرة المتعلقة بحدود الدول في أفريقيا. ولا شك في أن هذا صحيح من الناحية السياسية، ولكن لا ينكر أحد، على سبيل المثال، أن الأزمة الخطيرة والمعقدة التي حدثت في منطقة البحيرات الكبرى لها صلة وثيقة إلى حد كبير بالتقسيم العشوائي المصطنع الذي يفصل بين الشعوب والجماعات التي تنتمي إلى أصل واحد، والذي فرض واقعا قوميا غير متوازن واختلالات حادة بين بلدان ذات موارد اقتصادية ضخمة ورقعة جغرافية شاسعة وبلدان صغيرة الحجم كثيرة السكان عظيمة الفاقة. وقد جاءت الأزمة في منطقة البحيرات الكبرى وما ترتب عليها من معاناة إنسانية أليمة تعبيرا محسوسا عن هذا الواقع الأفريقي.

وإذا كنا لا ننكر أن قرار منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٦٣ بعدم فتح ملف الحدود والنزاعات الإقليمية بما ينطوي عليه من آلام كان قرارا صائبا في حينه، فإن القرار الصائب الآن وللمستقبل هو، كما جاء في تقرير الأمين العام، تكاتف الجهود والإرادات

لتحقيق التنمية والتكامل بين المناطق الاقتصادية شبه الإقليمية والكيانات السياسية في أفريقيا، بدعم وتعاون من المجتمع الدولي.

هذه الرؤية المستقبلية هي، بإخلاص أكثر ما يعجبنا في تقرير الأمين العام. فالمسألة ليست إعادة فتح نقاش نظري أكاديمي، وإنما مسألة تحديد وتنفيذ مجموعة واسعة من المبادرات العملية للتوصل إلى حلول. إنها مسألة إعادة ترتيب الأولويات والتحرك برؤية ديمقراطية وتقوم على تعزيز الديمقراطية في جهد متكامل مشترك للتصدي لواقع الحال في أفريقيا. ولا شك أن الكثير يعتمد على جهود البلدان والمنظمات الأفريقية ومبادراتها، ولكن جزءا كبيرا هو أيضا من مسؤولية المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة بكاملها.

وانطلاقا من تجربتنا الوطنية فإننا نتفق تماما مع ضرورة انتهاج هذا السبيل الحيوي للعمل وإعادة ترتيب الأولويات كما يتجلى في تقرير الأمين العام. لقد مر على كوستاريكا خمسون عاما بدون أي إنفاق على الأسلحة، وإنما أعطت الأولوية للتعليم والصحة الوقائية والمرافق العامة. ونحن لا ندعي أن تجربتنا وقراراتنا بخصوص عدم التسلح صالحة للجميع، ولكن الصحيح أنه بدون استثمار كثيف ومنهجي في الموارد البشرية وتهيئة بنية أساسية عصرية وشبكة اتصالات دولية حديثة، يظل هدف تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والبناء الديمقراطي سرابا. ووقف الاستثمار في التسليح هو بلا شك أبسط وأذكى قرار يمكن أن تتخذه البلدان النامية. فالتحدي الأساسي أمام البلدان النامية هو الاستثمار في شعوبها والمضي في هذا السبيل بروح التطلع نحو القرن الحادي والعشرين. وهذا ينطبق على أفريقيا بقدر ما ينطبق على آسيا وأمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي.

نحن إذا متفقون تماما مع ضرورة إعادة ترتيب الأولويات ومع نهج الديمقراطية وترسيخها كما جاء في تقرير الأمين العام السيد عنان. ولا شك في أن بلدان أفريقيا وجميع بلدان العالم النامي بدون استثناء بحاجة إلى أن تعمل على الفصل بين سلطات الدولة بشكل فعال وحسن إدارة الشؤون العامة واحترام حقوق الإنسان وحكم القانون. وفي نفس الوقت تتطلب التنمية المستدامة اتخاذ قرارات واقعية وملموسة لموازنة الميزانية وإحداث توازن فعال في الاقتصاد الكلي واجتذاب الاستثمارات وتهيئة بيئة تشجع على المنافسة الحرة في الأعمال والتجارة. وجميعنا في العالم النامي نعمل في هذا الاتجاه، بدرجات متفاوتة.

لهذه الأسباب يسعدنا في كوستاريكا أن نقول للأمين العام في هذا الاجتماع الرسمي لمجلس الأمن إننا نتفق كلية مع رؤيته بشأن الديمقراطية وإرساء الديمقراطية من أجل مستقبل أفريقيا. ومن وجهة نظر بلدنا فإن التحدي الكبير السياسي والتاريخي الذي يواجهه إخواننا وأخواتنا في أفريقيا في آخر هذا القرن هو تحقيق نظم دستورية للحكم وترسيخها، يهيمن فيها حكم السلطة المدنية على الحكم العسكري، وتكون نابعة من عمليات انتخاب حرة وشفافة. ولا غنى لتحقيق هذا الهدف عن الإرادة السياسية للأفارقة. إن الزعماء والأحزاب السياسية والمجتمع المدني في مختلف البلدان الأفريقية مدعوون إلى الاضطلاع الكامل بهذه المهمة التاريخية الصعبة والضخمة والمعقدة، مهمة بناء الديمقراطية والحرية في أفريقيا ودعمهما والحفاظ عليهما.

لقد تعلمنا في أمريكا اللاتينية أن الديمقراطية، كإطار وكحقيقة سياسية واقعة، لا يمكن لها أن تدوم وتقوى إلا في المجتمعات التي استطاعت أن تقضي على الجهل والأمية والفقر والمرض. ومن يقول بغير ذلك فإنما يلقي موعظة في الهواء. لا مجال للحرية كي تنمو وتزدهر في أرض يسود فيها الفقر والظلم الاجتماعي. وتاريخنا السياسي وما صاحبه من نضال هائل وحاسم من أجل الديمقراطية في أمريكا اللاتينية في العقود الأخيرة خير شاهد على هذا. واذا كانت الحرية والديمقراطية تسودان في بلادنا اليوم فإنما مرجع ذلك أن شعوبنا وضعت أقدامها على الأقل على طريق القضاء على الفقر والجهل.

وكان من نتائج ذلك أن خفت حدة الصراعات وتحقق السلام بين بلدان في أمريكا الوسطى مثلا كانت قبل أعوام قليلة تمزقها الحروب الأهلية والأخوية. وما يصدق علينا يصدق أيضا على إخوتنا في أفريقيا.

لذلك فإن بلادنا التي كانت في معترك الحروب

المدلهمة في أمريكا الوسطى تود أن تؤكد على النظرة الواقعية التي يتسم بها تقرير الأمين العام ومناشدته تقديم المساعدة والتعاون الدولي، وهو ما يحقق في الظروف الاستثنائية التي يمر بها كثير من البلدان الأفريقية توازنا مناسبا بين الإرادة السياسية والجهد المطلوب أن يقوم به الأفريقيون أنفسهم، وما يقع حتما على الدول المتقدمة والمجتمع الدولي ومنظماته من مسؤوليات، بما في ذلك التدخل النشط من جانب مؤسسات بريتون وودز. فالمسؤولية تشملنا جميعا ولا تقتصر على أفريقيا.

لا يمكن أن يطلب من البلدان الأفريقية الانتقال مباشرة من الأزمة الاقتصادية والحروب الأهلية إلى برامج التكيف الهيكلي والأسواق المفتوحة والتنافس الدولي والعولمة. بل إن واجب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئات الدولية الأخرى تكييف برامجها ومواقفها إزاء الواقع الأفريقي مع هذه الحقائق التي لا مراء فيها، وأن تتحرك من هذا المنطلق - كما أن من واجب مجلس الأمن، في سعيه لتحقيق السلم والأمن الدوليين، أن يواصل العمل بالتعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية وسائر الهيئات دون الإقليمية من أجل إنجاح عملياته لحفظ السلام.

وهذه العلاقة الوثيقة والتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية من الأمور الأساسية لنجاح عملنا في مجلس الأمن.

وكما يشير الأمين العام وبحق، فالمسؤولية والالتزام يقعان على عاتقنا جميعا. فالأمور الهامة تتمثل في تصميمنا واخلاصنا، وسيختبران دون شك في مناسبات لا تحصى في أفريقيا وهنا في مجلس الأمن، وكذلك في جميع هيئات صنع القرار العديدة في منظومة الأمم المتحدة.

وفي نهاية المطاف إن كنا نخلص حقا لما نعتقده ونقوله، فإننا سنتمكن جميعا من الانضمام إلى الرئيس مانديلا والاحتفال معا مع اشقائنا الأفارقة في تحقيق هدفنا وإنجاز بعث القارة الأفريقية.

وبالرغم من الصعوبات الهائلة، فإن بلدي على يقين بأن هذا اليوم ليس بعيدا. ومما لا شك فيه أن لدى أفريقيا الموارد والقدرات البشرية لتحقيق هذا.

السيد أموريم (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): "أفريقيا تـُمدن أمريكا": إن هذه الكلمات التي تفوه بها مفكر سياسي برازيلي عاش في القرن التاسع عشر صحيحة لأكثر من سبب، فقليلة هي الأماكن التي شعرت بالتأثير الأفريقي أكثر من البرازيل. فثقافتنا، ومعتقداتنا، وقيمنا، والطرق نفسها التي يعبر فيها إبداعنا عن نفسه، قد شكلت إلى حد كبير بالمساهمات الأفريقية. ولذا فإن من الطبيعي أن تصبح البرازيل تشارك بنشاط في عدد من المبادرات المتعددة الأطراف والثنائية بهدف تحفيز قوى السلام والمصالحة في أفريقيا. وهذا هو حال مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، ومنطقة السلام والتعاون في منطقة جنوب الأطلسي، والجهد من أجل تشكيل منطقة خالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي - بغض النظر عن مشاركتنا القوية في جهود السلام في أنغولا وموزامبيق. ولقد تابعنا باهتمام شديد المناقشات التي دارت في أيلول/سبتمبر الماضي خلال الاجتماع الوزاري الذي لا سابق له والذي عقده مجلس الأمن بشأن أفريقيا، ويسعدنا أن نشارك في مداولات اليوم.

إن أفريقيا هي في آن واحد فريدة من حيث تراثها الثقافي والتاريخي ومن حيث كونها مستودعا عميقا لإنسانيتنا المشتركة. وعندما نتعامل مع أفريقيا كموضوع منفصل يجب علينا ألا نتغاضى عن البعد العالمي لطابعها الفردي. وإن منح جائزة نوبل للأدب لما لا يقل عن ثلاثة كتاب أفارقة بارزين في العقد الماضي أو ما يقاربه يمثل اعترافا بالقيمة المستديمة لتقاليدها المحددة وإشادة بالتفكير البارع بشأن محنة البشرية ككل.

وفي الماضي القريب والبعيد تعرض مصير أفريقيا لما أسماه الرئيس موغابي وبتواضع شديد "التدخل الأجنبي المفرط والممزق غالبا". فالجروح التي تركها الاسترقاق والاستغلال الوحشي من جانب القوات الأجنبية ربما لن تـُمحى آثارها من الذاكرة الجماعية الأفريقية. ومع ذلك، وكما درج عدد متزايد من الزعماء

الأفارقة على التأكيد، فإنه من خلال التعامل بطريقة مبدعة وفعالة مع ألوان الحرمان في الحاضر سيمكن التغلب على أهوال الماضي وستصبح آفاق المستقبل أكثر إشراقا. وتقتضي هذه العملية معالجة فصول التدمير الذاتي المأساوية، والتي يمكن لأفريقيا أن تتعلم منها لكي تحرر نفسها مستقية العبر المستمدة من حضاراتها القديمة. فلا ننسى أنه قبل وقت طويل من تبني مؤسسات الفكر في العالم المتقدم فكرة حسم الصراع، كانت هذه الفكرة مزدهرة في مجالس حكماء المجتمعات الأفريقية القائمة في فترة ما قبل الاستعمار.

وفي إطار الصورة الدائرية لمفاهيم اليوروبا الوجودية، فإن عملية البُرء وإعادة التعمير المطلوبة في هذه المرحلة الهامة من تطور أفريقيا يمكن أن توضع رمزيا تحت إشراف أوباتا لا - أو أوكسالا - الاله الذي يمثل هلال النفس البشرية وهو مستودع فضائل التكييف الاجتماعي والفردي وهي: الصبر والرحمة والسكينة والكفاح ضد العنصرية المؤسسية الذي تكلل بالنجاح في جنوب أفريقيا يقف مثالا ساطعا على التغيير الانقاذي بالوسائل السلمية، مما يضع زعيمها، نلسون مانديلا في فئة لا تضاهيها أية فئة أخرى في عالم اليوم. وفي سياق أممنا المتحدة، فإن الزعامة التي أظهرها الأمين العام الذي كان قادرا على التدليل على القوى الكامنة في الدبلوماسية حتى لأكثر المتشككين لهو مصدر الهام قيم.

ونحن ممتنون فعلا للأمين العام كوفي عنان لأنه قدم لمجلس الأمن تقريرا مركزا عن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. فتحليله الموضوعي وتوصياته تستحق دراسة متأنية ليس من جانب مجلس الأمن فقط، وإنما أيضا من جانب الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمكونات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة. وفي الأسابيع والشهور المقبلة، سيتعين علينا أن نتصدى بأكثر الطرق فاعلية لمقترحات الأمين العام، بحيث نترجم بسرعة إلى تقدم ملموس وعينا الكبير بالتحديات التي تواجه أفريقيا.

وليس من الضروري أن تُعـَرف أفريقيا بأنها قارة تتخبط في الصراع. فكما هو معترف به على نطاق واسع، هناك أجزاء كثيرة من أفريقيا يترسخ فيها السلام والنمو الاقتصادي. فإذا كنا نركز اليوم ملاحظاتنا على تلك الأجزاء من تقرير الأمين العام المتعلقة بالصراع، فذلك لأن هذا المجال هو من دون شك من مسؤولية مجلس الأمن.

دعونا نفكر في ضرورة تحقيق الاتساق في السعي لإيجاد حلول تتعلق بالمناطق التي تعاني من أزمات. فاندلاع أعمال العنف فيما بين المجتمعات أو غير ذلك من أشكال العنف التي شهدناها في السنوات الأخيرة في الصومال، ومنطقة البحيرات الكبرى وليبريا، لا يختلف أساسا عن الحالات القائمة في أجزاء أخرى من العالم.

ويعلن الأمين العام في إحدى الفقرات الختامية من تقريره بأنه:

> "لا بُد وأن تظهر أفريقيا الإرادة اللازمة للاعتماد على الاستجابات السياسية للمشاكل، وليس الاستجابات العسكرية" (S/1998/318، الفقرة ١٠٥).

ونعتقد أن هذه مسلمة تنطبق على نطاق العالم. والأهم، أنه ينبغي أن تنطبق على جهود الأمم المتحدة في تعزيز السلم والأمن.

ونحن نقدر أسلوب استخلاص العبر الذي اتبعه الأمين العام في النظر إلى تجربة الأمم المتحدة الأخيرة في حفظ السلام في أفريقيا. إلا أنه لا بد من زيادة تسليط الضوء على بعض أخطاء الماضي. فإذا كانت ذكريات الصومال مقلقة جدا لنا، فهذا مرده دون شك إلى الأثر السلبي بالنسبة لمصداقية الأمم المتحدة الذي نجم عن الظاهرة التي أصبحت تعرف بـ "عبور خط مقديشو" أو التي وضعت بـ "التوجس من إيفاد البعثات" - في يوغوسلافيا السابقة - وبعبارة أخرى الخلط بين حفظ السلام وتطبيقه. وقد نواجه صعوبات مفاهيمية خطيرة إزاء جدول أعمال للأمم المتحدة يبدو أنه يعطي أولوية للدبلوماسية والحوار على الصعيد المحلي مع اتخاذ موقف ذي طابع عسكري فيما يتعلق بالجهود المتعددة الأطراف. ومع أن وزع العمليات التي لها "قدرة رادعة موثوقة" قد يكون ضروريا في حالات الخطورة القصوى، إلا أن علينا أن نحترس من إغراء السعي إلى إيجاد حلول عسكرية لمشاكل تقتضي الحوار والدبلوماسية، قبل أي شيء آخر.

ونحن نثني على الأمين العام لإدراجه فصلا فرعيا في تقريره عن انتشار الأسلحة في أفريقيا. ونتفق مع استنتاجه بأنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعالج هذه المسألة على جناح السرعة. ولإعطاء معنى تنفيذي لهذه التوصية، ينبغي إنشاء آلية مناسبة لاقتراح وتنفيذ لمكافحة التدفق غير المشروع للأسلحة إلى مناطق الصراع. وإن امتثالا أكبر من جانب البلدان الأفريقية لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية من شأنه أن يسهم أيضا في بناء الثقة في المناطق غير المستقرة، ونحن نتفق أيضا مع النظرة العامة للتقرير حيال الجزاءات، وبخاصة عند ما يشير إلى أن الحظر الفعال على الأسلحة يقلل من قدرة المتحاربين على إدامة الأعمال القتالية المريرة، فإن الجزاءات الاقتصادية العشوائية تميل إلى التأثير بشكل مباشر على السكان المدنيين أكثر من تأثيرها على المسؤولين عن التهديدات للسلام.

إننا نرى فائدة في التمييز بين الأسباب الداخلية والخارجية للصراع في أفريقيا، وفق ما هو مقترح في التقرير. غير أنه يجدر بنا أن نتذكر أن هناك، حتى للأسباب الداخلية، عنصرا خارجيا في معظم الأحيان. ومن المستحيل فصل انتشار الديكتاتوريات أثناء العقود الأولى من فترة ما بعد الاستعمار عن التنافس بين القطبين في الحرب الباردة. وكان للترسانات التي كدستها بعض أكثر نظم الحكم قمعا في أفريقيا في العقود السابقة، إما بدعم واضح أو خفي من دول خارجية، عواقب وخيمة بصورة خاصة امتدت حتى عقد التسعينات.

ورغم أن السنوات الأخيرة كثيرا ما اتسمت بالعنف، والتفكك بل وحتى الإبادة الجماعية، فإن رياح التغيير التي اكتسحت أفريقيا كانت مفعمة بالأمل أيضا. ولكن بغية إتاحة المجال لقوى التغيير الإيجابية والإصلاح في أفريقيا للتقدم يلزم أن تتحلى الجهات الفعالة الدولية القادرة على إحداث أثر بروح جديدة من التعاون الأكثر استنارة. وعلاوة على ذلك، ونظرا للإطار التاريخي للقرون القليلة الماضية، التي تعرضت المجتمعات الأفريقية التقليدية أثناءها للاستغلال وزعزعة الاستقرار بصورة منتظمة، تصبح معالجة المسائل الأفريقية بأبسط إيحاء من التفوق المعنوي أمرا يستحيل التفكير فيه. وينبغي أن يستجيب المجتمع الدولي بصورة مبتكرة للتطورات الإيجابية في أفريقيا وأن يتفاعل مع التطورات الأقل إيجابية من خلال حوار بناء مع الأفريقيين أنفسهم يتسم باهتمام بآرائهم. وينبغي ألا يكون هدف مثل هذا الحوار فرض الاستنتاجات التي يتم التوصل إليها من جانب واحد بل مساعدة الأفريقيين أنفسهم - عندما تكون هذه المساعدة مطلوبة - على الخروج بالحلول المناسبة وعلى إنجاحها.

ونحن نوافق على الحاجة إلى اتباع نهج مبدئي ومنسق إزاء المساعدات الإنسانية. غير أن هناك شاغلين هامين ينبغي وضعهما في الاعتبار في هذا الخصوص. أولهما، أنه سيكون من الضروري، مع مراعاة أن أجهزة أخرى للأمم المتحدة مسؤولة أيضا عن معالجة المشاكل الإنسانية، تطوير الآليات المناسبة للتنسيق الفعال. ويمكن للجزء الإنساني من اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي أشار الأمين العام إليها في مقترحاته للإصلاح، أن تقوم بمثل هذا الدور. وثانيهما أنه ينبغي أن يحرص مجلس الأمن، وقد وضع الدروس المستفادة من الماضي في اعتباره، على عدم السماح للأعمال الإنسانية بأن تتحول إلى ذريعة مقنعة لدفع البرامج السياسية الفردية لأية دولة بعينها. وفيما يتعلق بمحنة اللاجئين والمشردين، فإن اقتراح إنشاء آلية لمساعدة الحكومات المضيفة للمحافظة على أمن وحياد مخيمات اللاجئين هو اقتراح يستحق النظر الإيجابي المتعمق.

إننا نرحب بالملاحظات الواردة في التقرير والتي تتصل بتقديم المساعدة الطارئة للتعمير والتنمية. وفي اعتقادنا أن هناك حاجة ملحة لاستنباط طرق ملائمة للقيام على الصعيد الحكومي الدولي، بالتعامل مع توجيه المساعدات الغوثية والإنمائية إلى المناطق الخارجة من حالات الصراع. ويبدو أن الأمين العام يدرك تمام الإدراك الجانب الأساسي لهذا الشاغل فهو يقول في الفقرة ٦٧ من التقرير بأن علينا أن

"نتفادى الحالات التي تفرض فيها الشروط المناقضة لعملية السلام".

وفي بحثنا عن هيئات حكومية دولية كافية لمعالجة الانتقال من حالة حفظ السلام إلى مرحلة التعمير يمكن لميثاق الأمم المتحدة أن يوفر بعض التوجيه. وسوف يكون وفد بلادي مهتما بصورة خاصة

في بحث الطرق الكفيلة بتفعيل المادة ٦٥ من الميثاق التي تتناول المساعدة المقدمة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى مجلس الأمن.

لقد كان للأمم المتحدة دور هام في جلب السلام والإغاثة إلى مناطق عديدة من أفريقيا إما عن طريق عمليات حفظ السلام أو من خلال البرامج المتعددة الموجهة نحو تحسين حياة أشد الناس حاجة. غير أن هذه الجهود لا تزال، للأسف، غير كافية.

والمشكلة هي مشكلة موارد، ولكن ليس مشكلة الموارد وحدها. إذ أن هناك بعدا نوعيا ينبغي أن يوضع في الاعتبار. فالمساعدة التقنية، على سبيل المثال، لا يمكن أن تكون موجهة نحو الطلب بل يجب أن تكون موجهة نحو هدف تلبية حاجات محددة للبلدان المستفيدة وينبغي أن تستفيد استفادة كاملة من موارد وإمكانات تلك البلدان. أما في مجالات مثل حماية حقوق الإنسان والنهوض بالحكم الديمقراطي، فسوف يكون من المفيد على الأرجح تشجيع التفاعل فيما بين مختلف البلدان الأفريقية وكذلك بين أفريقيا ومناطق أخرى من العالم النامي حيث تم إحراز تقدم، في الآونة الأخيرة، مثل أمريكا الوسطى. وفي رأينا أن هذا سيكون شكلا ابتكاريا ومشجعا من أشكال مد التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى الميدانين السياسي والقضائي. وبما أنني أتحدث عن التعاون بين بلدان الجنوب اسمحوا لي أن أوضح تعليقاتي: فالبرازيل تتخذ التدابير التشريعية اللازمة للمشاركة في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومبلغ الديون التي ستصفح عنها هو نحو بليون دولار - وهذا ليس رقما غير هام بالنسبة لأي دولة نامية.

أن المناقشة الجارية اليوم لا يمكن أن تمتد لتشمل كل القضايا المعقدة المعروضة علينا. وعليه فسوف نحتفظ بحقنا في الإدلاء بملاحظات أخرى في فرص تالية في هذا المحفل والمحافل الأخرى. واسمحوا لي في هذه المرحلة أن اختتم كلمتي بالإعراب عن التأييد لاقتراح الأمين العام بإعادة عقد اجتماع على المستوى الوزاري بشأن أفريقيا مرة كل سنتين وعقد مؤتمر قمة في غضون خمس سنوات. ومن المؤكد أن الاهتمام الدولي المتواصل على أعلى المستويات السياسية خلال فترة من السنوات يمكن أن يساعد في تحسين تفهمنا للمشاكل ويساهم في تحديد الحلول الواقعية. والبرازيل واثقة من أن إجراء حوار دولي مكثف بشأن أفريقيا، سواء داخل مجلس الأمن أو خارجه، يراعي كل وجهات النظر الأفريقية على أكمل وجه وينبني بطريقة متوازنة على أساس الخبرات الأخيرة، سوف يكون له تأثير دائم على السلام في هذه القارة الواسعة والخيرة.

السيد بوعلاي (البحرين): أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأمين العام على التقرير الشامل والتحليلي عن أسباب النزاع في أفريقيا ووسائل تعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها.

إن الاجتماع الرسمي لمجلس الأمن لمناقشة الحالة في أفريقيا يعكس اهتمام المجلس بها، ويؤكد التزامه بمستقبل القارة الأفريقية.

إن التوترات العديدة التي توجد في أفريقيا اليوم تمثل أكبر تحد للسلم والأمن الدوليين. إن مجلس الأمن بوصفه الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة الذي تقع عليه المسؤولية الرئيسية للحفاظ على ذلك السلم والأمن الدوليين يواجه اختبارا صعبا، كما أن نجاح المجلس في حل المشاكل في أفريقيا سيكون بلا شك علامة مميزة لفعاليته.

لعل من الأهمية بمكان إجراء تشخيص للمشاكل الرئيسية لأفريقيا والتعرف على مصادر النزاع والصراع في هذه القارة، وبلا شك فإن التركات الثقيلة التي خلفها الاستعمار والتي ورثتها الدول الأفريقية من خلال تقسيمها وتجزئتها إلى وحدات إقليمية لا تتسم بالتجانس أحيانا لهي أحد الأسباب الرئيسية لمختلف بؤر النزاع الموجودة اليوم.

إن المشكلة الرئيسية في أفريقيا هي عدم الاستقرار السياسي في بعض بلدانها، حيث أن طبيعة السلطة تتغير باستعمال القوة وفي فترات متقاربة تعرض البلدان الأفريقية لهزات مضرة وتصبح هدفا في حد ذاتها بدل السعي لإشاعة الاستقرار وتحقيق التنمية في هذه البلدان.

كما أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تكمل حلقة عدم الاستقرار، ويجب إيجاد منهج شامل وجذري لحسم هذه المشاكل. فالتنمية لا يمكن أن تتحقق بدون سلام واستقرار ولا السلام والاستقرار يمكن أن يستمرا

بدون التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

من جهة أخرى فإن الطابع المتعدد الأعراق في بعض الدول الأفريقية يؤدي في كثير من الأحيان إلى الصراع بسبب مفاضلة وتمييز أعراق معينة على غيرها، ويشكل في النهاية نواة النزاع بين هذه الأعراق كنتيجة حتمية.

إن نزعة السيطرة على مصادر الثروة لهو هدف رئيسي يسعى إليه من يسيطر على دفة السلطة في أفريقيا، فالسيطرة على الثروات هي من الأسباب الرئيسية للنزاعات داخل القارة، ولعل المثال الحي على ذلك هو ما حدث في سيراليون حيث سعى الذين استولوا على السلطة من الحكومة الشرعية إلى احتكار الثروات الطبيعية وأخذ الأموال العامة والخاصة وإشاعة الذعر والعنف في أنحاء البلاد. ومن حسن الحظ فقد ساهمت دول إقليم غرب أفريقيا والأمم المتحدة في عودة الحكومة الشرعية إلى تلك البلاد.

وينبغي للمجتمع الدولي القيام بإجراءات سريعة وعاجلة لمواجهة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تواجه أفريقيا. وتؤكد على أهمية دور الأمم المتحدة في هذا المجال. وعلى الرغم من أن مجلس الأمن قد أصدر سلسلة من القرارات واستحدث المبادرات والخطط، بهدف حفظ السلم في أفريقيا، وأن بعض هذه المبادرات حققت نجاحا، فإن البعض الآخر مع الأسف لم يحالفه حظ النجاح، وهذا مرده أساسا إلى تردد المجتمع الدولي في التدخل بشكل سريع وفعال لحفظ السلام. والدليل على ذلك هو عدم التدخل في الوقت المناسب لمنع الإبادة الجماعية في رواندا، التي لم يشهد لها التاريخ الحديث مثيلا. وكان لهذا التراخي نتائج وخيمة ما زالت آثارها تمتد حتى الآن.

وفي رأي بلادي أن عمليات حفظ السلام التابعة لمجلس الأمن هي عمليات ناجحة في احتواء النزاعات، ولكنها ليست دائما الحل النهائي للمشاكل في أفريقيا. فإذا لم توجد الإرادة لدى أطراف النزاع لحل مشاكلها بشكل ودي فإنه منا لصعب تحقيق السلام في هذه الظروف. وقد تكون النتائج عكسية. لكن إذا هيئت الظروف المناسبة فإنه يمكن لعمليات السلام أن تكون الحكم الفاصل بين النزاع والسلام.

لذلك فإنه من الأهمية بمكان دعم الأمم المتحدة للمبادرات السلمية الإقليمية، حيث أن قدرات الأمم المتحدة مهما كانت كبيرة فإنها لا تكفي، وفي رأينا فإن تجمعات الدول الإقليمية يمكن أن تلعب دورا هاما مكملا لمنع انتشار النزاعات نظرا لفهمها لطبيعة المشاكل الإقليمية وقدرتها الكبيرة في التأثير على الأطراف المحلية.

يرى وفد بلادي أن القضاء على بؤر التوتر في أفريقيا يتطلب جهدا متواصلا يراعي الأسباب المعقدة للنزاعات، وفي هذا المجال يمكن النظر فيما يلي:

أولا، أهمية توافر الإرادة الصادقة لتكون قوة دافعة لتحقيق الاستقرار والتنمية في أفريقيا، حيث أن القارة الأفريقية غنية وخصبة تكفي مواردها لتوفير قاعدة راسخة للازدهار.

ثانيا، وجوب مساهمة المنظمات الدولية في إعادة بناء الهياكل الاقتصادية التي تدمرها النزاعات حتى تكون ضمانة لعدم تجددها، وفي هذا الصدد لا يمكن الاكتفاء بالمساعدات الإنسانية في بناء السلام، وإلا لن يقف الأفارقة على أرجلهم ليحققوا التنمية المرجوة وبالتالي يبعدوا عن بلدانهم شبح النزاع.

ثالثا، تعزيز التنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، مما سيزيد التعاون بين مجلس الأمن وآلية منظمة الوحدة الأفريقية في العمل على إيجاد حلول ناجعة للمشاكل في أفريقيا.

رابعا، التصدي لعمليات تدفق الأسلحة وتهريبها بصورة غير قانونية وبذل الجهود الرادعة لوقف ذلك التدفق.

خامسا، إيلاء الأولوية الكبرى لتوطيد السلام بعد حسم النزاعات حيث أن السلام الهش معرض للانهيار في أي وقت.

وسادسا، وجوب توافر التنسيق بين ما يقوم به مجلس الأمن بالنسبة لحفظ السلم والأمن وما تقوم به منظمات الأمم المتحدة الإنمائية حتى تستفيد القارة الأفريقية من جهود موحدة ولا يطولها الضرر من جهود مبعثرة.

وفي الختام يود وفد بلادي أن يؤكد على أهمية الدور الكبير للأمم المتحدة وأجهزتها في التزامها بدعم وتوطيد السلام والاستقرار والازدهار في أفريقيا.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يشكر الأمين العام على تحديده السياق الذي نناقش في إطاره مواضيع ذات أهمية كبيرة لقارتنا أفريقيا. والتقرير الذي عرضه في الأسبوع الماضي خلال جلسة رسمية للمجلس يؤكد جهوده الدائبة لمعالجة العديد من المشاكل التي لا تزال تواجه أفريقيا. ولما كنا نوافق على الحاجة الملحة لمواجهة هذه التحديات، فإن وفدي يود أن يؤكد على أن التقرير الحالي ينبغي النظر فيه كجزء من عملية للاستجابة للاحتياجات الأفريقية المعروفة تماما.

وأذكر أننا خلال اجتماع مجلس الأمن المكرس لأفريقيا في أيلول/سبتمبر الماضي أنطنا بالأمين العام مهمة أن يأتينا بتقرير يبدأ على الأقل في توضيح الطريق إلى الأمام فيما يخص معالجة أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. وهذا التقرير يوفر تحليلا جيدا للحالة الراهنة في أفريقيا ويقدم أيضا مجموعة من التوصيات العملية المتعددة الوجوه والتي تتطلب مشاركة المجتمع الدولي. وأذكر أيضا أن وزير الشؤون الخارجية لبلدي أكد في اجتماع أيلول/سبتمبر على أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية في أي مكان بدون السلام، وأنه ينبغي إيجاد نهج شامل ومتكامل لمعالجة مشاكل أفريقيا المعقدة. ومن خلال هذه العلاقة المتبادلة بين السلم والتنمية يود وفدي أن يطرح آراءه.

دعوني أبدأ بالسلم والأمن. من الواضح لنا جميعا أن المسؤولية الأساسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص على عاتق مجلس الأمن. وفيما تغيرت ديناميات العلاقات الدولية، تغيرت أيضا الطريقة التي تتعامل بها الأمم المتحدة مع مواضيع السلم والأمن. وقد نتج ذلك إلى حد كبير عن فشل الأجهزة التي أنيطت بها مهمة صيانة السلم والأمن تقليديا، بالإضافة إلى التعقيدات التي انبثقت من كل حالة فريدة للصراع. وتبعت ذلك محاولات للانتقاص من الدور القائم على الميثاق الذي يجب أن تضطلع به الأمم المتحدة في صيانة السلم والأمن الدوليين.وفي الواقع ظهر اتجاه جديد يسعى إلى إضفاء طابع إقليمي على أنشطة حفظ السلام وصنع السلام. ونحن نرى أن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لا يمكن أن تلعب إلا دورا مكملا للدور الأساسي الذي يقع على عاتق الأمم المتحدة. وهذا الدور التكميلي، على سبيل المثال، اضطلعت به خلال السنوات القليلة الماضية، وبصورة طيبة تماما، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في القرن الأفريقي.

وكما يوضح الأمين العام بوضوح في تقريره، ينبغي أن تأتي جهود حفظ السلام في الوقت اللازم وأن تكون ملائمة، ومعدة ومنسقة على نحو جيد. وفي هذا الصدد نرحب بما تم مؤخرا من إنشاء اللجنة التنفيذية للسلم والأمن، التي شكلها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بهدف تعزيز التعاون وتنسيق السياسات وتشاطر المعلومات. وهذا التعاون يمكن تيسيره بشكل أكبر بإعادة تنشيط الاجتماع السنوي لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة الذي يترأسه الأمينان العامان للمنظمتين.

والواقع أن الأمم المتحدة، كما تنص القرارات التي تصدرها تقليديا الجمعية العامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، مدعوة لمساعدة منظمة الوحدة الأفريقية على تعزيز قدراتها المؤسسية والتنفيذية في مجال منع الصراعات وإدارتها وتسويتها في أفريقيا. ونعتقد أن النهوض بتلك القدرات المؤسسية والتنفيذية عن طريق تعزيز نظام للإنذار المبكر، ونقل التكنولوجيا، والمساعدة في تدريب الأفراد، وتبادل المعلومات وتنسيقها، والدعم السوقي، وعلى نحو أهم، التعبئة الملموسة للدعم المالي، لهو أمر تمس الحاجة إليه.

وبعد أن أكدت الدور التكميلي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، يجدر بي أن أتناول مسألة الوساطة بأكملها. من المهم أن تتجنب الأطراف الدولية التنافس حالما ينشأ إطار للوساطة. إلا أننا نعتقد أيضا أنه إذا سعت جهود تكميلية لتحقيق الهدف نفسه وكانت تلك الجهود منسقة تنسيقا جيدا، فإن نتيجتها ستكون جيدة. وتقع على الوسيط الرئيسي في تلك الحالات مسؤولية تكوين موقف إيجابي وتعاوني وعدم تبني موقف تملكي إزاء جهود الوساطة الجارية. فهذه

المواقف تزيد من معاناة الناس الأبرياء الذين ترمي الجهود إلى مساعدتهم.

ثمة مقترح آخر نؤيده هو تعبئة التعاون الدولي من أجل جهود السلام عن طريق إنشاء مجموعات "الأصدقاء". ومن شأن تلك المجموعات أن توائم بين الآراء، وتنسق الجهود وتولد الموارد الضرورية اللازمة لعمليات السلام.

وبما أنني وصلت مؤخرا من زيارة لأفريقيا قمت بها بوصفي رئيسا للجنة الجزاءات على أنغولا، لا يسعني إلا الاتفاق مع الأمين العام على ضرورة زيادة فعالية تحديد أهداف الجزاءات. وفي حالة أنغولا، فإن أهداف الجزاءات محددة جيدا وقد أثبتت فعاليتها وهي بالفعل جزاءات "ذكية". وفي حالات أخرى، فإن الجزاءات تكون معممة أكثر من اللازم، فتتسبب في معاناة غير مقصودة للسكان المدنيين ولا يكون لها أثر ملموس على المقصودين بها. ومن مسؤولية المجتمع الدولي أيضا أن يكفل احترام أحكام أنظمة الجزاءات هذه، لا سيما تلك التي تنص على حظر الأسلحة.

إن وفدي يؤيد تماما توصيات الأمين العام، وكثير منها صدر من قبل دون جدوى، فيما يتعلق بحفظ السلام ودور الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام في أفريقيا. إن الفصل بين أطراف النزاع في مخيمات اللاجئين، وإنشاء ممرات آمنة للاجئين، وتنفيذ تسويات شاملة كلها عناصر تتماشى مع المبادئ الواردة في مؤتمر قمة نيروبي الإقليمي المعقود في عام ١٩٩٦ بشأن الأزمة في شرقي زائير. وفي ذلك الوقت، دعا رؤساء دول وحكومات المنطقة دون الإقليمية على نحو عاجل إلى الفصل بين من أسميناهم "المحرضين" وبين اللاجئين الحقيقيين، وطالبوا بإنشاء ممرات آمنة وملاذات مؤقتة لتيسير المساعدة الإنسانية. ولم يُستَجَب لتلك النداءات. وأسفر ذلك عن وقوع جرائم إبادة شعوب واختفاء عدد كبير من اللاجئين، الذين لم يعثر عليهم حتى الآن - وياله من درس قاس.

وفيما يتعلق بالأعمال الوقائية، لا يسعنا إلا أن نأمل في أن يُحتذى النموذج الذي وضعته البلدان الأفريقية نفسها، لا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون. فلا بديل عن استجابات المجتمع الدولي جيدة التوقيت والملائمة.

كما نؤيد المقترحات الملموسة من أجل تعزيز المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية. ونرى أنه، نظرا للصعوبات المالية المستمرة التي تواجهها الأمم المتحدة، من السليم وضع استراتيجية للانتشار المشترك مع القوات الإقليمية أو دون الإقليمية أو المتعددة الجنسيات.

أنتقل الآن إلى القضايا الإنسانية. لقد أسفرت مشكلة الصراعات عن حالات طوارئ إنسانية مستمرة في أفريقيا. فنحن لا نرى فقط هجرات ضخمة للأفريقيين عبر الحدود، بل أيضا هجرات كبيرة يقوم بها الناس داخليا بسبب تلك الصراعات. ومن الجدير بالتكرار ضرورة السعي المستمر نحو اتخاذ نهج متسق إزاء المساعدة الإنسانية. وفي حالات الصراع تنتشر الانتهاكات المرتبطة بالحرب. ومن ثم من المفيد نشر البعثات المعنية بحقوق الإنسان، مما يوفر ضغطا دوليا كبيرا على المتحاربين ليحترموا حقوق الإنسان للمدنيين.

كما نؤيد موافقة الأمين العام على فكرة اعتبار الأطفال "مناطق سلام" في حالات الصراع وضرورة اتخاذ تدابير ملموسة لتمكينهم من أن يعيشوا حياة عادية بقدر الإمكان، على الرغم من وجودهم في حالات الصراع. ولهذه الغاية، نشجع الممثل الخاص للأمين العام المعني بأثر الصراعات المسلحة على الأطفال أن يواصل توعية المجتمع الدولي وبلورة تشريعات دولية قوية بغية الاستجابة لهذه الحاجة.

وبسبب استمرار مشكلة انعدام الأمن في مخيمات اللاجئين، يؤيد وفدي كذلك فكرة إنشاء آلية دولية لمساعدة الحكومات المضيفة على الحفاظ على أمن مخيمات اللاجئين وحيدتها.

ومن المجالات الهامة التي تناولها الأمين العام في وقت سابق أثر ما يسمى بالعمالة المسلحة. ويشير هذا المصطلح إلى مجموعة من المشردين الذين يتجولون مسلحين عبر الحدود. ونرى أنه لا بد من القيام بمحاولة مركزة للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة، التي بإمكانها زعزعة الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية بأسرها.

وبالنسبة للقضايا الاقتصادية، من الواضح لنا أن جذور مصادر الصراع، رغم اختلافها، تكمن في واقع الفقر المؤسف. إن أفريقيا تظل مهمشة بسبب العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة. وقد تناول الأمين العام أثر هذا الضعف الاقتصادي في حالات الصراع. ونعتقد أن بعض البلدان الأفريقية حقق برغم هذه المشكلات نجاحات هائلة، ولا تزال تلك البلدان تبذل جهودا كبيرة لإرساء أساس صلب لتنميتها في المستقبل.

وعلى الصعيد الإقليمي، تجري حاليا صياغة الاستراتيجيات التي ترمي لتحقيق هذه الأهداف. وعلى الصعيد الوطني، نفذت إصلاحات اقتصادية بعيدة المدى. ومن الجدير بالتكرار أن هذه الجهود تحتاج إلى دعم المجمتع الدولي. وفي هذا السياق، نقر بأن هناك حاجة عاجلة لإعادة تحديد علاقة أفريقيا بالأطراف الأساسية في إطار النظام الاقتصادي العالمي الحالي، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز. ومن الأمور الرئيسية في إطار تناول هذه المسائل الاقتصادية الدولية الرئيسية الحاجة العاجلة لتخفيض عبء الديون الذي شل العديد من الاقتصادات الأفريقية.

وفي هذا الصدد، نؤيد توصيات الأمين العام بتوسيع فوائد المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لتشمل عددا أكبر من البلدان الأفريقية. وفي ضوء الأثر السلبي لمشكلة الديون الضخمة التي نواجهها، فإن تأييد المجتمع الدولي أمر ضروري للغاية. كذلك فإن دعوة الأمين العام لجميع البلدان الدائنة بأن تحول كل الديون الرسمية ثنائية الأطراف المستحقة من البلدان الأفريقية الفقيرة إلى منح دعوة جديرة منا بالتأييد الكامل.

وبزيادة الوصول إلى الأسواق، ودعم التكيف مع بيئة تجارية تنافسية على نطاق عالمي، وتوفير ٥٠ في المائة على الأقل من المعونات المقدمة من شركائنا في التنمية لتنفق في أفريقيا، والتركيز على التنمية الاجتماعية، خاصة في استثمار الموارد البشرية، نعتقد أن بوسعنا القيام بتلك الخطوة الملموسة للانتقال من الفقر إلى الازدهار، وبذلك الازدهار ستنجلي ويلات الصراعات بصورة أكبر عن حياة الأفريقيين.

والآن، في الختام، أود أن أتناول أعمال المتابعة، حسبما يراها وفدي. وحتى نواصل الزخم الذي اكتسبناه في مناقشة اليوم ونتعامل بشكل شامل مع المشكلات التي تواجه أفريقيا، يؤيد وفدي توصية الأمين العام بعقد اجتماع كل سنتين لمجلس الأمن لتقييم الجهود المتخذة والإجراءات الإضافية الضرورية. كذلك سننظر بإيجابية في فكرة أن ينعقد المجلس على مستوى القمة خلال خمس سنوات للنظر في هذه المشكلة.

هذه الممارسة بأسرها هي بالنسبة لنا عملية وليست حدثا. وثمة حاجة واضحة لاتخاذ نهج متعدد الأوجه لتنفيذ هذه التوصيات المتشعبة. ولذا فإننا نتصور أن المجلس يمكنه، عقب هذه المناقشة، أن ينشئ آلية ملموسة لأعمال المتابعة اللاحقة. والصك الذي ينشئ هذا الهيكل ينبغي، في رأينا، أن يحدد بوضوح شديد المقاييس التي نتعامل بها مع المسائل التي تخص أفريقيا. ومن شأن تلك الآلية أن تنفذ توصيات الأمين العام التي تقع في إطار ولاية المجلس الخاصة وأن تنشئ هيكلا يمكّن من المتابعة مع الأجهزة والمؤسسات الأخرى التي ستحتاج إلى تنفيذ التوصيات التي تقع في إطار ولاياتها الخاصة.

ونعتقد أيضا أنه يتعين على مجلس الأمن أن ينظر في اعتماد جدول زمني محدد على مراحل يركز على المسائل المثارة في التقرير ويسخر الإرادة السياسية لتنفيذ التوصيات التي طرحت على نحو ممتاز. والواقع أن شهر أيلول/سبتمبر، حيث يكون معظم وزراء الخارجية موجود في نيويورك، سيكون وقتا طيبا لتقييم الجهود المبذولة والإجراءات الأخرى المطلوبة.

إن مناقشة اليوم هي محض بداية. ونرى أنها تستهدف بدء عملية مشاركة فعالة والتزام مستمر تبدأ شراكة جديدة مجدية بين أفريقيا وبقية العالم. ونحن نعتقد أن زيارة الأمين العام الوشيكة إلى أفريقيا ستزيد من هذا الزخم وستساعد في إبراز التزام الأمم المتحدة المستمر تجاه أفريقيا. ونتمنى له التوفيق والنجاح.

ودعوني أؤكد أن الحجة وراء هذا النهج هي ضمان عدم اتخاذ قرارات متسرعة وبدء عملية

واضحة وحسنة التخطيط من أجل إحلال الاستقرار والسلام والازدهار في أفريقيا. وأرجو أن نتحلى جميعا بالإرادة السياسية من أجل تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): والآن أدلي ببيان بصفتي ممثلا لليابان.

أود أن أبدأ بياني بأن اثني على تقرير الأمين العام عن أفريقيا على شموله، وثقابة تحليله وملائمة العديد من توصياته. وفي ظل التحديات العديدة التي تواجهها أفريقيا اليوم، يتعين علينا في الأمم المتحدة أن نحلل الإطار النظري للإجراءات التعاونية التي يلزم أن يقوم بها المجتمع الدولي لمعالجة هذه التحديات واستعراض الفرص الجديدة السياسية والاقتصادية لأفريقيا وتحديد دور الأمم المتحدة في مسعانا المشترك لترجمة هذا الإطار النظري إلى إجراءات ملموسة.

أما بعد فأود أن أوضح أنني، اليوم، سأقتصر على تلك الجوانب من تقرير الأمين العام التي تقع فعلا في دائرة اختصاص مجلس الأمن وأترك المعالجة التفصيلية للجوانب الأخرى من التقرير الهامة بنفس القدر التي سيكون من الأنسب نظرها في إطار سائر أجهزة الأمم المتحدة، مع التأكيد على اقتناعي بأنه لدى تنفيذ استراتيجيتنا من أجل أفريقيا، المنكوبة بمجموعة من المشاكل المترابطة ارتباطا عضويا، من الضروري جدا اتباع نهج شامل.

في عالم ما بعد الحرب الباردة الجديد الشجاع، حيث نشهد تحديات موجهة للسلم والأمن على الصعيد الداخلي للدولة وكذلك على الصعيد الدولي، وحيث لا تكون الوسائل العسكرية الأداة الوحيدة أو حتى الغالبة في الحفاظ على السلم والأمن، يتعين علينا أن نتناول مسألة كيفية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين في سياق أكثر اتساعا يشمل العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل حتى العناصر الثقافية. وإن التنفيذ السليم لدور مجلس الأمن، بمسؤوليته السياسية عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، لا يمكن الوفاء بها إلا على أساس هذا الإدراك النظري. وعلى أساس هذا الخط من التفكير على وجه التحديد فإن البيان الرئاسي الصادر عن الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر الماضي دعا الأمين العام إلى الأخذ بنهج شامل لدى إعداد التقرير المعروض علينا الآن.

لا يوجد شك على الإطلاق في أن إحدى الأكثر المهام إلحاحا التي تواجه المجتمع الدولي عشية دخوله القرن الحادي والعشرين ينبغي أن تكون مشكلة كيفية الاستجابة على أفضل وجه للحالة في أفريقيا، حيث يعاني شعوب تلك القارة الشاسعة من صراعات عديدة في ظل بيئة مشحونة بمشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك بمسألة الحكم الصالح. أقول هذا للأسباب التالية.

أولا، إن عدم الاستقرار الأساسي في معظم النسيج السياسي لأفريقيا، بسبب الصراعات الداخلية والإقليمية عموما، يمكن أن يؤثر تأثيرا مباشر وخطيرا على السلم والأمن الدوليين.

ثانيا، إن الركود في التنمية الاقتصادية لأفريقيا، إذا ترك على حاله، لن يكون له أثر تعويقي على النظام الاقتصادي العالمي فحسب، بل سيؤدي أيضا إلى حالة يمكن فيها أن تؤدي المظالم ومشاعر السخط على الصعيد العالمي، الناشئة عن تهميش هذه القارة وزيادة عزلها، إلى عدم استقرار اجتماعي خطير على النطاق العالمي. وعلى العكس من ذلك فإن الإدماج الكامل للقارة الأفريقية في النظام الاقتصادي العالمي عن طريق مشاركة شعوب أفريقيا في توسيع الازدهار العالمي يمكن أن يكون له أثر نافع جدا على العالم ككل.

وثالثا، إن مجتمع الأمم المعاصرة الذي يستند إلى القيمة لا ينبغي بل لا يصح ببساطة أن يتغاضى عن الحقائق السياسية والاقتصادية والإنسانية في أفريقيا، حيث يعاني أخوانهم بني البشر من البؤس الناشيء عن الصراعات المسلحة والفقر المدقع والظلم الاجتماعي والافتقار إلى الحكم الصالح. وقد أوضح الأمين العام هذه النقطة عندما قال بصراحة في تقريره

> "إن القادة الأفارقة قد خذلوا شعوب أفريقيا؛ وخذلها المجتمع الدولي؛ وخذلتها الأمم المتحدة، بعدم تفادي هذه المآسي الإنسانية الفظيعة". [S/1998/318، الفقرة ٥]

ونهج الإطار الاستراتيجي الذي يشمل المجالات السياسية والإنمائية والإنسانية، الذي اقترحه الأمين العام في تقريره يحظى بتأييد اليابان الكامل. والواقع إن هذا بالضبط هو ما تدعو إليه اليابان بشكل ثابت باعتباره أهم سمة في الاستراتيجية الجديدة لأفريقيا منذ أن بدأت مؤتمر طوكيو الدولي الأول المعني بالتنمية الأفريقية في عام ١٩٩٣. وعلى مدى السنوات الماضية، منذ بزوغ فرصة جديدة بالنسبة لأفريقيا نتيجة انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب، ما فتئت اليابان، بصدد معالجة المشكلة الأفريقية، تؤكد على ضرورة اتباع أسلوب متكامل عضويا في تناول الجوانب السياسية والعسكرية لمنع الصراع والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والسعي إلى تحقيق مجتمع يسود فيه التسامح إزاء التنوع في القيم السياسية. ويتعين على المجتمع الدولي تشجيع التعاون صوب تلك الغاية على أساس هذه الاستراتيجية المشتركة الجديدة.

ولدى القيام بهذه الجهود، تأمل اليابان أن تعمل كعامل حفاز للتعاون الدولي في أفريقيا وفقا لاستراتيجية موحدة، تلعب فيها الأمم المتحدة الدور التنسيقي الأساسي. وفي هذا، أود أن أؤكد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، بغية الاستجابة بفعالية للحالة في أفريقيا، ينبغي التنسيق على نحو متكامل وبأسلوب متداعم ومتكامل بين أنشطة شتى أجهزة الأمم المتحدة وكذلك منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وسائر المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا المنخرطة في السعي إلى تحقيق أهداف منع الصراعات وحلها المبكر وبناء السلام بعد انتهاء الصراع - إلى جانب أنشطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمجتمع الدولي عموما في السعي لتحقيق أهداف التنمية - والربط بينها ربطا وثيقا على أساس استراتيجية شاملة موحدة. ويحضر إلى ذهني مجاز الأوركسترا الصغيرة حيث كل آلة لها دورها الخاص، لكن الضروري من أجل إنتاج عمل سيمفوني واحد متناغم.

وثانيا، وهذه الاستراتيجية الشاملة ينبغي أن تقوم على مبدأ تشاطر المسؤولية بين جميع البلدان، وفقا لمفهوم المشاركة العالمية. وفي هذا السياق، فإن الأمم المتحدة ينبغي أن تكون هي أنسب مركز لخلق الزخم من أجل استجماع إرادة المجتمع الدولي السياسية اللازمة، بما في ذلك البلدان الأفريقية، على أساس مفهوم الملكية، حتى يمكن لكل جهة من الجهات الفاعلة العديدة أن تلعب دورها الخاص بها في ظل هذه الاستراتيجية المشتركة.

وثالثا، من أجل تنفيذ هذه الاستراتيجية، سيكون من الضروري الأخذ بنهج برغماتي يلائم كل حالة على حدة يبتكر أنسب الأساليب لمعالجة الظروف الخاصة لكل صراع ويستجيب للاحتياجات الخاصة لكل بلد.

وعلى أساس هذه الجوانب الثلاثة، ما فتئت اليابان تواجه مشكلة منع الصراعات وحلها في أفريقيا عن طريق مبادرات مثل مؤتمر طوكيو المعني بالاستراتيجية الوقائية المعقود في كانون الثاني/يناير من هذا العام، على الجبهة السياسية، ومشكلة التنمية عن طريق مشاريع مثل مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية الذي عقد في شهر تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، على الجبهة الاقتصادية.

وإزاء هذه الخلفية، تعتقد اليابان أن تقرير الأمين العام يأتي في الوقت المناسب للغاية في سياق التحديات الخطيرة والهائلة التي يواجهها المجتمع الدولي ككل فيما يتعلق بأفريقيا. وحقيقة أن التقرير ولد اهتماما كبيرا داخل الأمم المتحدة وخارجها لشهادة بليغة على درجة الوعي داخل المجتمع الدولي للحاجة الملحة الى قيام تعاون دولي مكثف في هذا الوقت بشأن أفريقيا. والمسألة الآن تكمن في كيفية ترجمة هذا الزخم الى أعمال ملموسة عن طريق تنفيذ هذه النصائح الرشيدة الواردة في التوصيات.

واسمحوا لي في هذه المرحلة أن أتناول الآن بعض التوصيات البارزة أكثر والواردة في التقرير.

أولا، إن مشكلة تجارة الأسلحة يتعين أن يتصدى لها المجتمع الدولي بقوة إذا كنا جادين فيما نقوله دفاعا عن السلام والاستقرار في أفريقيا. والواقع أن تزايد تدفق الأسلحة الى القارة الأفريقية هو أحد العوامل الرئيسية المسؤولة عن الحالات المأساوية في المنطقة. أما أولئك الذين يصدرون الأسلحة الى أفريقيا فينبغي أن يتحملوا المسؤولية الرئيسية عن هذه الحالة. وتعتقد اليابان أنه ينبغي لنا في مجلس الأمن أن نأخذ

هذه الحالة على محمل الجد، وأن نسعى الى إيجاد سبل فعالة لرصد الأنشطة المتعلقة بتصدير الأسلحة الصغيرة واليابان، بوصفها بلدا يحافظ بشدة على مبادئه الثلاثة لعدم تصدير الأسلحة، وهي المبادئ التي تحظر حظرا فعالا تصدير الأسلحة الى أي مكان، على اقتناع بأن الوقت قد حان كي يتصدى المجتمع الدولي لهذا السبب الأساسي للمآسي العديدة التي تؤثر في أفريقيا أو في أي مكان آخر في العالم تمزقه الصراعات.

وثانيا، وفي السياق نفسه، فإن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية الذي أنشئ بمبادرة من اليابان بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩١ يمكن استعماله على نحو أجدى في احتواء صراعات محتملة الوقوع فضلا عن صراعات قائمة بالفعل في أفريقيا. ويمكن لتعزيز الشفافية في القدرات الدفاعية للدول أن يكون وسيلة هامة لبناء الثقة فيما بين البلدان المجاورة، ويمكن أن يكون مفيدا في منع تحويل موارد ثمينة، بصورة غير واجبة، نحو قدرات دفاعية مفرطة، على حساب جهود التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ونظرا لهذا الأمر، أرجو أن يُعمل بالسجل على نحو أكمل في جميع أنحاء العالم، ولكن بصورة أخص في أفريقيا. وأن فكرة إنشاء سجلات تكميلية إقليمية ودون إقليمية للأسلحة التقليدية، مثلما يقترح الأمين العام، جديرة بالتنفيذ المبكر.

وثالثا، تعتبر اليابان أن الجزاءات غير العسكرية المفروضة في العالم اليوم، حيث أن استعمال القوة كتدبير للإنفاذ أخذ يتزايد صعوبة، يمكن أن تبرهن على جدواها شريطة أن تطبق تطبيقا عادلا وبطريقة مستهدفة. ولدى تطبيقها عادلا وبطريقة مستهدفة. ولدى تطبيق الجزاءات، يتعين أن نبقي في ذاكرتنا بأمانة ثلاثة عوامل رئيسية هي: ملاءمتها للهدف المنشود، وفعاليتها في التنفذ من جانب الأطراف المشاركة، وتأثيرها على الحالة الإنسانية في البلد المستهدف. وهكذا، ترى اليابان أن المجتمع الدولي ينبغي أن يجري دراسة مستفيضة لهذه الجوانب المختلفة للجزاءات، حتى يمكن أن تكون الجزاءات بحق أداة مفيدة وفعالة لفرض السلام مع العدالة على الطرف الذي ينتهك التزاماته المقدمة وفقا للميثاق. وتوصية الأمين العام المتعلقة بهذا الموضوع تتضمن مقترحات هامة تستحق أن ننظر فيها نظرة جادة.

ورابعا، فيما يتعلق بالمجال الإنساني، أود أن أؤكد أنه لدى النظر في تقديم المساعدة الإنسانية الى السكان المدنيين ضحايا الصراعات، من الضروري الأخذ في عين الاعتبار، منذ البداية ولأجل بعيد، ما تطلبه جهود بناء السلام في فترة ما بعد الصراع. وخلال جميع مراحل إدارة الصراع، من مرحلة منع الصراع الى مراحل صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام في فترة ما بعد الصراع، يتعين النظر الى العملية بأكملها بوصفها عملية متواصلة، ومعالجتها بطريقة متكاملة لدى نظرنا في إدارة الصراعات في أفريقيا.

وخامسا، وفي السياق نفسه، من الأهمية بمكان أن ندرك أننا نشهد مؤخرا نهجا غير مناسب تواجه فيه الأنشطة الإنسانية مشاكل أمنية خطيرة تعوقها على نحو خطير. والواقع أنها تكون غالبا في حاجة الى تلقي الدعم والحماية من عناصر عسكرية تابعة لعمليات حفظ السلام. وتلقي الحماية من العناصر العسكرية يتزايد ضرورة من أجل، على سبيل المثال، كفالة توزيع إمدادات الإغاثة الإنسانية أو فصل اللاجئين المدنيين الأبرياء عن المحاربين السابقين والمجرمين في مخيمات اللاجئين. وتعتقد اليابان اعتقادا قويا أنه يجب علينا في مجلس الأمن أن نركز أكثر اهتمامنا العاجل على هذه المسألة.

لقد حاولت حتى الآن أن أتناول فقط بعض الجوانب الواردة في تقرير الأمين العام التي يعتبرها وفد بلادي أكثر أهمية. ومع ذلك، فإن التقرير غني جدا في محتوياته، فضلا عن مضمونه، بحيث أن التوصل الى نتائج ملموسة عن طريق توصيات يقدمها مجلس الأمن في مناقشة مفتوحة ليوم أو يومين لا يفي بالغرض. ونظرا لهذا، وفي ضوء أهمية هذا التقرير، أود أن اقترح إنشاء فريق عامل في مجلس الأمن ليدرس بعمق كل توصية واردة في التقرير على حدة، وليضع خطة عمل واقعية يقرها المجلس. ويمكن للمجلس أن يشرف على هذه العملية، ويستعرض على أساس دوري التقدم الذي يحرزه الفريق العامل. ويمكن من ثم رفع نتيجة هذه الممارسة الى مجلس الأمن لينظر فيها في جلسة يحتمل أن تنعقد على المستوى الوزاري في أيلول/سبتمبر.

وختاما لبياني اليوم، أود أن أبرز أهمية تعبئة الإرادة السياسية لجميع المشاركين في العملية، سواء

في أفريقيا أو في قارات أخرى، من أجل التصدي بحزم للمشاكل العديدة التي تواجهها قارة أفريقيا اليوم. والحقيقة أنه من البديهي تقريبا التأكيد على ما للإرادة السياسية من أهمية حاسمة. ومع ذلك، المهم أن تبقى في ذاكرتنا أنه من السهل جدا التكلم عن أهمية الإرادة السياسية، ولا سيما الإرادة السياسية للآخرين لكن ليس لإرادتنا السياسية. والمطلوب الآن التزام كل منا بتعبئة ارادتنا السياسية ومثلما ذكرت سابقا، تقدم اليابان قسطها من الإسهام في منع الصراعات والتنمية في أفريقيا عن طريق شتى الوسائل المتاحة لها والحقيقة أنه في السنوات الخمس الماضية، قدمنا، نحن في اليابان، من عرق جبيننا مبلغ ٥,٤ بليون دولار.

وأود أن اختتم بياني بالتعهد بأن شعب اليابان سيواصل العمل مع شعوب أفريقيا من أجل إحلال السلام وتحقيقه التنمية في أفريقيا.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل زمبابوي. أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والى الإدلاء ببيانه.

السيد مابورانغا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أدلي ببيان بالنيابة عن الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية، فخامة الرئيس روبرت موغابي، رئيس جمهورية زمبابوي.

وأود أن أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة التي تتيح لمجلس الأمن وللوفود المهتمة النظر في تقرير الأمين العام المعنون "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها".

وعند اجتماع مجلس الأمن في اجتماع وزاري خاص في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، استهلت مشاركة جديدة بين منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة وبين أفريقيا والمجتمع الدولي، ونحن نعرب عن امتناننا العميق للأمين العام لتقريره الموضوعي والشامل، الذي نرى أنه يشكل أول جهد يبذل لإعطاء هذه المشاركة محتواها. فالطائفة الواسعة من القضايا التي شملها تقرير الأمين العام تعبر بوضوح عن تعقيدات جدول الأعمال الأفريقي، والحاجة إلى أن يعتمد بأسرع ما يمكن كجدول أعمال دولي. فأفريقيا أفقر منطقة في العالم، وقد نكبت بمنازعات داخل الدول بشكل غير متناسب، وهي لذلك تستحق اهتماما خاصا من الأمم المتحدة بوجه خاص ومن المجتمع الدولي بوجه عام.

على مدى الشهور القليلة الماضية شهدنا توسيعا دراميا في آفاق السلام والاستقرار في أفريقيا. فعودة السلام والديمقراطية إلى ليبريا وسيراليون، فضلا عن الخطوات الهامة التي اتخذت في سبيل السلام في أنغولا، تقوم شاهدا كافيا على حاجة أفريقيا المجددة إلى الديمقراطية والسلام والاستقرار. ورغم عزم أفريقيا وإصرارها على الاضطلاع بمسؤولية أكبر في حل الأزمات الأفريقية، بما في ذلك النزاع المسلح، نود أن نعرب عن تأييدنا لتصور الأمين العام، وأن نعيد تأكيد إقرارنا التام بعدم إمكانية وضع جدول أعمال أفريقي للسلام، على سبيل الحصر: فهو سيكون دائما جدول أعمال للأمم المتحدة يجب على المجتمع الدولي بأسره أن يشترك فيه ويدعمه. وقد أكد حضور رئيس منظمة الوحدة الافريقية وأمين عام منظمة الوحدة الافريقية في الاجتماع الوزاري الخاص الذي عقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، رغبة القارة في أن تلقى معاملة خاصة من الأمم المتحدة بوجه عام ومجلس الأمن بوجه خاص.

ولذا فنحن ندعو المجتمع الدولي ليس إلى أن يلقي بثقله الكامل وراء مبادرات السلام الأفريقية، بل إلى أن يقيم ويدعم قدرة منظمة الوحدة الافريقية مؤسسيا وعمليا على درء وإدارة وحل المنازعات في أفريقيا. ولعلي أذكر وأشدد هنا على أن إعلان القاهرة الصادر في عام ١٩٩٣ نص على أن تجعل آلية منظمة الوحدة الافريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها هدف ترقب المنازعات ودرئها هدفها الأولي [A/48/322، المرفق الثاني AHG/DECL.3 (XXIX) Rev.1، الفقرة ١٥]. وتبعا لذلك كنا نود أن يزداد التشديد في التقرير على درء المنازعات الذي يعتبر العماد الرئيسي في مبادئ منظمة الوحدة الافريقية بالنسبة للمنازعات في أفريقيا.

ويشدد تقرير الأمين العام على ضرورة اتخاذ إجراء ملموس. ونحن نهيب بالأمين العام في هذا الصدد أن يرسل فريقا إلى مقر منظمة الوحدة

الافريقية بغية: اتخاذ التدابير للتعجيل بإنشاء نظام للإنذار المبكر هناك؛ وتقديم المساعدة التقنية وتدريب الأفراد، بما في ذلك وضع برنامج لتبادل الموظفين؛ وإضفاء الطابع المؤسسي على تبادل وتنسيق المعلومات بين أنظمة الإنذار المبكر المعنية في منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة؛ وتقديم الدعم السوقي اللازم؛ وتعبئة الدعم المالي لصندوق السلام في منظمة الوحدة الافريقية.

وتؤيد أفريقيا تأييدا كاملا تصور الأمين العام، وهي مدركة تماما أن الكشف المبكر عن نزاع في مراحله الأولى لا يكفي لضمان السلام والاستقرار. وهذا هو السبب في تشوق البلدان الأفريقية إلى التصدي للمسألة ذات الأهمية المماثلة، وهي بناء القدرات على الاستجابة المبكرة والفعالة للنزاع على الجبهة السياسية والدبلوماسية، وكذلك الانتشار السريع والفعال لقوات حفظ السلام على الجبهة العسكرية. وكان ذلك هو القرار الجماعي الصادر عن جمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية عندما أصدرت إعلان أديس أبابا في حزيران/يونيه ١٩٩٥. ومنذئذ طرحت مبادرات متعددة بشأن بناء القدرات في أفريقيا في مجال الانتشار السريع وقوات حفظ السلام. وأود أن أعيد التأكيد هنا على رغبة أفريقيا في أن تتمكن هذه الجهود، إذا بذلت بنية حسنة ونسقت تنسيقا ملائما بتوجيهها من خلال منظمة الوحدة الافريقية أو منظماتها دون الإقليمية، من أن تكمل بقدر كبير جهود أفريقيا ذاتها الرامية إلى ضمان السلام والاستقرار في القارة.

لقد دار الحديث مؤخرا عن نهضة أفريقية. ونقلت الأخبار المتعلقة بنمو اقتصادي مجدد في أفريقيا، في معظمها إلى المجتمع الدولي على هيئة أرقام إحصائية من قبيل النسب المئوية للناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض العجز في الميزانيات، وتقليص الإنفاق العام، وكذلك انخفاض معدلات التضخم. إلا أن تلك الإحصائيات صمتت عما يحدث بالفعل للشعوب الأفريقية بصفة عامة. وبينما أظهرت برامج التكيف الهيكلي الموصوفة لكثير من البلدان الأفريقية من مؤسسات بريتون وودز في أحيان كثيرة أرقاما هامة، فقد كان لها أيضا تأثير عكسي بالغ الشدة على المجتمعات الأفريقية من حيث خفض الإنفاق الاجتماعي وخاصة على المرافق الصحية والتعليمية، ومن حيث تزايد البطالة. ونتيجة لهذا أصبحت بين أيدينا حالات لبلدان أفريقية تتحسن إحصائياتها الاقتصادية بل تأتي مذهلة، ولكن لم تواكبها تحسينات في أحوال معيشة السواد الحي من السكان الأفارقة. وبعض هذه البلدان يشهد تراجعا فعليا في الصناعة؛ ولم تقترب قط من استئصال الفقر المدقع بين عامة سكانها، ويبقى الإنفاق في كثير من البلدان الأفريقية على خدمة الديون أكبر منه على التعليم أو الصحة أو على التعليم والصحة معا في بعض الحالات. ولا يمكن أن تكون لدينا تنمية اقتصادية دون أن يكون لها أثرها على تخفيف وطأة الفقر. ولذلك نؤيد تصور الأمين العام بأنه لا بد أن تتجلى التنمية الاقتصادية في نوعية المعيشة ومستوى المعيشة للشعوب الأفريقية.

وإذ نضع أسس الشراكة الجديدة التي تحدثت عنها آنفا، فإن أفريقيا يحدوها الأمل في أن ينتقل المجتمع الدولي في تعامله مع أفريقيا من مرحلة الحقائق والأرقام إلى طور يتسم بالإنسانية، ومن الجانب الإحصائي إلى المجال الشخصي. وأود أن أستعيد بعض كلمات رئيس جمهورية زمبابوي في كلمته أمام هذا المجلس يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ حين قال:

"إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن السلم والأمن اللذين نسعى إلى تحقيقهما بشدة لا يمكن بلوغهما في ظروف من الفقر المدقع كالتي تسود في أفريقيا اليوم. ونحن على اقتناع بأن أفريقيا مستقرة سياسيا ومزدهرة ونابضة بالحيوية هي المكان الأفضل للإسهام في تحقيق درجة أكبر من السلم والأمن العالميين." [S/PV.3819، ص ٣].

وإننا ننوه برؤية الأمين العام من حيث وجود رابطة وثيقة بين التنمية والسلم والأمن.

ولا يتوقف السلم والاستقرار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر المدقع وحسب. فأفريقيا تقوم بجدية بمواجهة مشكلة الحكم الصالح، ولا سيما تعزيز حقوق الإنسان وتحقيق المزيد من الديمقراطية في القارة، كما جاء في إعلان أديس أبابا الصادر عن منظمة الوحدة الأفريقية. ولقد سعى القادة الأفارقة لتحقيق ذلك جماعيا عن الطريق المؤسسي من خلال منظمة الوحدة الأفريقية.

فقد قامت منظمة الوحدة الأفريقية برصد ما لا يقل عن ٤٠ عملية انتخاب واستفتاء متعددة الأحزاب خلال العقد الماضي وحده. ولكن الانتخابات الديمقراطية وحدها ليست هي الديمقراطية، ولذلك دأبت أفريقيا على بناء مؤسسات الديمقراطية ونشر ثقافة الديمقراطية ورعايتها لتحل محل الحكم الاستبدادي والعسكري. ولكن الواقع أن بذور الديمقراطية لا تنبت ولا تحيا في تربة الفقر المدقع والأمية والجوع والمرض. لذلك نحن نناشد المجتمع الدولي أن يتحرك لنجدة أفريقيا بمساندته جهود القارة النابعة من إدراكها لضرورة الإسراع في تدريب القوى البشرية، ونقل التكنولوجيا، وإصلاح مشكلة الديون. والاستثمار والوصول إلى الأسواق الدولية على أساس منصف من التبادل التجاري. ونحن نتفق كلية مع ما جاء في تقرير الأمين العام بخصوص هذه المواضيع الهامة.

وأخيرا، لا يستطيع أحد في هذه المرحلة أن يزعم أنه يجهل الحالة الخاصة السائدة في أفريقيا أو أنها بحاجة، كمنطقة، إلى اهتمام خاص. إن أفريقيا لا تتطلع إلى مزيد من الدراسات والتحليلات، وإنما إلى ترجمة الخطط والبرامج إلى تنفيذ وعمل. إن برنامج الأمم المتحدة من أجل الإنعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، وبرنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات ومبادرة الأمم المتحدة الخاصة لأفريقيا كلها وثائق تحمل بذور الخير، ولكننا، كما يقول الأمين العام، ننشد الإدارة السياسية للأمم المتحدة خصوصا وللمجتمع الدولي عموما، لإعطاء زخم جديد لانطلاقة أفريقيا نحو السلام والتنمية. ومن ثم فإننا نؤيد مقترحات الأمين العام بشأن قيام مجلس الأمن بالمتابعة على المستوى الوزاري. ولن تقصر أفريقيا في الإرادة السياسية والالتزام باغتنام الفرص التي تتاح، ذلك أن الأفارقة قد أكدوا في أكثر من مناسبة أن تنمية أفريقيا وازدهارها هما مسؤولية الأفارقة في المقام الأول.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا يزال على قائمتي عدد من المتكلمين. ونظرا لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، أود أن أعلق الجلسة.

علقت الجلسة في الساعة ١٣/٣٠.